

# مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020

## مذكرة المنهجية

مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة هو مؤشر متعدد الأبعاد يقيم مستوى أداء 158 بلدًا ويصنفها في مجال سياسات الحد من اللامساواة من خلال الخدمات العامة والضرائب التصاعدية وحقوق العمل.

ويعتمد هذا الإصدار الثالث من المؤشر على الإصدارين السابقين في عام 2017 و2018 ، ولكنه يحتوي أيضًا على بعض الميزات الجديدة الهامة، التي نشرناها في هذه المذكرة. وقد أجريت هذه التغييرات بعد مشاورات خارجية مستفيضة، وقد راجع المنهجية النهائية مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية<sup>1</sup>.

تحتسب هذه الدراسة مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة الحالي (2020) لـ 158 بلدًا. ويضم المؤشر أربعة بلدان أو أقاليم جديدة: هي جزر البهاما وهونغ كونغ ومقدونيا الشمالية وجنوب السودان. ولكن لم ينس إدراج كيريباتي وكوسوفو وتونغا، التي كانت أدرجت في المؤشرات السابقة، بسبب عدم وجود بيانات لبعض المؤشرات الجديدة هذه المرة.

وتصف هذه المذكرة بالتفصيل المبادئ التي يقوم عليها المؤشر. وتشرح التغييرات التي طرأت على المنهجية المستخدمة في بنائه، والتحسينات التي أدخلت على البيانات والمصادر التي استخدمت. وينبغي قراءته بالاقتران مع التقرير الأساسي وأداة البيانات على صفحة الإنترنت [www.inequalityindex.org](http://www.inequalityindex.org). كما تتوفر تفاصيل وتوضيحات إضافية من ماثيو مارتن من المنظمة الدولية لتمويل التنمية (matthew.martin@dri.org.uk) أو ماكس لوسون من منظمة أوكسفام الدولية (max.lawson@oxfam.org).

# 1. هيكلية المؤشر والتغييرات منذ عام 2018

يتكون مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة من ثلاث ركائز، تتصل كل واحدة منها بمجال من مجالات السياسة العامة يُعتبر حاسماً في الحد من اللامساواة وهي: الخدمات العامة والضرائب والعمل. وقد أُدخل مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020 بعض التغييرات مقارنة مع الإصدارات السابقة ضمن هذه الركائز الثلاث، استناداً إلى التغذية الراجعة الداخلية والخارجية. وتُنظّم كل ركيزة الآن للنظر في:

- 1- السياسات التي ستتتها كل حكومة في مجال الركيزة؛
- 2- تنفيذ هذه السياسات أو تغطيتها في الممارسة العملية؛
- 3- أثر هذه السياسات في الحد من اللامساواة في الدخل.

وتشكل هذه الهيكلية الثلاثية المستويات سمة جديدة في مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020، وقد أُضيفت من أجل تحديد أفضل لتأثير التزامات السياسة العامة للحكومات، مع أخذ الجهود التي تبذلها للتنفيذ في الاعتبار. وتظهر البنية الأساسية للمؤشر في الرسم 1.

الرسم 1: هيكلية مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020

حقوق العمل والأجور	التصاعد الضريبي	الإنفاق على الخدمات العامة	مؤشرات السياسات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• L1a حقوق العمل</li> <li>• L1b حقوق عمل النساء</li> <li>• L1c الحد الأدنى للأجور</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• T1a ضريبة الدخل الشخصي</li> <li>• T1a ضريبة دخل الشركات</li> <li>• T1a الضريبة على القيمة المضافة</li> <li>• T1b ممارسات ضريبية ضارة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• PS1a التريبة</li> <li>• PS1b الصحة</li> <li>• PS1c الحماية الاجتماعية</li> </ul>	
<p>جهود الحكومات لحماية العمال في القانون والممارسة</p>	<p>الهيكل الضريبية التصاعدي</p>	<p>الإنفاق كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• L2a البطالة</li> <li>• L2b الوظائف المشتهة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• T2 الإنتاجية الضريبية عبر ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل الشخصي وضرائب دخل الشركات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• PS2a إتمام الخمس الأفقر لتعليمهم الثانوي</li> <li>• PS2b التغطية الصحية الشاملة والإنفاق من الأموال الخاصة</li> <li>• PS2c تغطية المعاش التقاعدي</li> </ul>	<p>مؤشرات التنفيذ أو التغطية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• L3 أثر دخل العمل (الأجر) على اللامساواة (معامل جيني)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• T3 تأثير الضرائب في اللامساواة (معامل جيني)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• PS3 تأثير الإنفاق في اللامساواة (معامل جيني)</li> </ul>	<p>مؤشرات الأثر</p>
		<p>المعدل الوسطي لدرجات الركائز الثلاث</p>	<p>الدرجة الكلية للالتزام بالحد من اللامساواة</p>

## ركيزة الخدمات العامة (PS)

تقيس ركيزة الخدمات العامة (PS) التزام الحكومات بالاستثمار في ثلاثة قطاعات رئيسية (هي التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) بطرق تحد من اللامساواة. وتتكون المجموعات الثلاث لمؤشرات الخدمات العامة من التالي:

- **PS1 (السياسة):** الإنفاق الحكومي على القطاعات التصاعدية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي؛
- **PS2 (التنفيذ):** تغطية تلك الخدمة، أي نسبة السكان المعنيين المستفيدين منها (بما في ذلك حيثما تتوفر بيانات عن مدى وصول هذه الخدمات إلى أفقر الناس)؛
- **PS3 (الأثر):** أثر هذا الإنفاق في اللامساواة (يقاس بأثر الإنفاق في معامل جيني للدخل).

## ركيزة الضريبة (T)

تقيس ركيزة الضريبة مدى التزام الحكومات بتصميم الضرائب وجبايتها بحيث يقع عبئها على عاتق أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها أكثر (أي تصاعدية الضرائب). وتتكون المجموعات الثلاث لمؤشرات الضريبة من التالي:

- **T1 (السياسة):** وهي تشمل مؤشرين. أولهما، "T1a" أو الهيكلية التصاعدية"، التي تقيس مدى التصاعدية في الهيكلية الضريبية على الورق، استناداً إلى معدلات ونطاقات ضريبة الدخل الشخصي، ومعدل الضريبة على دخل الشركات، ومعدل الضريبة على القيمة المضافة وتصحيح عتبتها للمواد الغذائية وإعفاؤها منها. أما الثاني، "T1b": الممارسات الضريبية الضارة"، فينظر في الممارسات الضريبية الضارة والنظم التفضيلية التي تقلل من الإيرادات الضريبية لبلد ما أو لبلدان أخرى.
- **T2 (التنفيذ):** يقيس هذا المؤشر ما إذا كانت البلدان تجمع أكبر قدر ممكن من الضرائب، ما يجعل جباية الضرائب فيها تصاعدية حقاً. وتحتسب "الإنتاجية" الضريبية بمقدار الإيرادات التي تُجبي عملياً من الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدخل على الشركات مقارنة بالجباية المتوقعة على أساس المعدل والقاعدة الضريبية المحتملة (الاستهلاك النهائي الإجمالي للضريبة على القيمة المضافة والنتائج المحلي الإجمالي وضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدخل على الشركات).
- **T3 (الأثر):** وهو أثر السياسات والجباية الضريبية في اللامساواة (يقاس بنسبة الضرائب لمعامل جيني للدخل).

## ركيزة العمل (L)

وتقيس ركيزة العمل الحماية القانونية للعمال. وتتكون مجموعات مؤشرات العمل الثلاث من التالي:

- **L1 (السياسة):** تتناول مؤشرات السياسات التشريعات الحكومات المتعلقة بحقوق العمال، والمساواة بين الأنواع الاجتماعية في مكان العمل، ومستوى الحد الأدنى للأجور مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- **L2 (التنفيذ):** وهي نسبة السكان النشطين الذين يتمتعون بحقوق العمل، وهي نسبة تصاع على أنها نسبة واحد ناقص مجموع معدل البطالة ونسبة "العمال العرضة للضعف" (بمن فيهم العمال غير النظاميين وغير المتعاقدين).
- **L3 (الأثر):** ويقاس اللامساواة في سوق العمل (بمعامل جيني لدخل العمل)، الذي تدفعه جزئياً السياسات المذكورة أعلاه، ولكن أيضاً عوامل السوق.

## عملية جمع البيانات والتحقق من الجودة

يُحتسب مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة باستخدام 19 مؤشرًا مختلفًا، بعضها محسوب بعدة نقاط بيانات. وتجمع البيانات اللازمة المنظمة الدولية لتمويل التنمية التي يُجري باحثوها عملية جمع مطولة ومفصلة باستخدام مجموعة واسعة من المصادر الأولية والثانوية.

ثم تدقق المنظمة الدولية لتمويل التنمية كل نقطة بيانات لضمان كونها على أعلى مستوى من الجودة (لا سيما في حال وجود أكثر من مصدر واحد ممكن من البيانات). ثم تجمّع مجموعة بيانات لكل مؤشر، وتعيد تدقيقها المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام ثلاث مرات، قبل إرسالها إلى المكاتب القطرية في منظمة أوكسفام لإجراء عمليات التدقيق/المدخلات النهائية على كل مجموعة من البيانات القطرية. وترد تفاصيل إضافية عن عملية مراقبة الجودة لكل ركيزة في أقسام الركائز ذات الصلة. وتمكننا هذه العملية من ضمان كون البيانات عالية الجودة، مع ضمان تغطية جيدة للبيانات عبر المؤشر.

في مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020، ترجع جميع بيانات الضرائب والعمالة تقريباً لعام 2019 باستثناء مؤشرات الأثر (T3 وL3)، ومؤشر حقوق العمل (L1). وترجع معظم البيانات في ركيزة الخدمات العامة لعامي 2018-2019 ولكن يرجع بعضها، وخاصة تلك المتعلقة بنفقات الحماية الاجتماعية وتغطية الخدمات العامة، إلى سنوات سابقة. وقد ثبت أن الحصول على معلومات مُحدّثة هو أمر صعب للغاية بالنسبة لبيانات التغطية في عدد صغير من البلدان، لذلك يجب احتساب بيانات بديلة باستخدام بيانات متشابهة جداً. ونظراً لأن هذه المؤشرات كلها جزء من إطار أهداف التنمية المستدامة، فمن المفترض أن يتحسن توافر البيانات في السنوات المقبلة.

ولم تُدرج بعض البلدان في المؤشر بسبب افتقارها إلى بيانات كافية أو موثوق بها لمؤشر واحد على الأقل من كل ركيزة. وقد أدت التحديات التي واجهناها خلال عمليات جمع البيانات والتحقق منها إلى تقديم توصيات قوية بخصوص السياسات في التقرير من أجل الحصول على بيانات أفضل وأيسر عن اللامساواة والسياسات الحكومية، ولكي يتسنى للجُمهور والأكاديميين والمجتمع المدني تحليل النتائج والسياسات.

## إعادة الترتيب وقياس الأحجام والتجميع

يقاس كل مؤشر من المؤشرات الـ19 على مقياس مختلف. ولكي تكون المؤشرات الناتجة قابلة للتجميع، نعيد تصنيف جميع المؤشرات على مقياس يتألف من الرقمين 0 و1 باستخدام صيغة التوحيد الأدنى-الأعلى<sup>2</sup>. وبعد التوحيد القياسي، يعاد ترتيب البلد الذي يسجل أقل درجة تصاعدية عند 0، ويعاد ترتيب البلد صاحب أعلى درجة عند 1.

ثم تجمّع النتائج الموحدة من المؤشرات في درجات الركيزة التي ترجع إليها باستخدام الوسط الحسابي البسيط، ليعاد توحيدها مرة أخرى على مقياس 0 و1. ثم تجمع الدرجات من الركائز الثلاث باستخدام الوسط الحسابي، ويعاد التوحيد مرة أخرى، لإعطاء النتيجة النهائية لمؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة على مقياس 0 و1، حيث يرمز العدد 0 إلى أدنى درجة و1 إلى أعلاها. واستند قرار استخدام طريقة التجميع هذه إلى توصيات من مراجعة مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية للمؤشر، وهو يتماشى مع المنهجية المستخدمة في المؤشرات المركبة الأخرى مثل مؤشر التنمية البشرية<sup>3</sup>.

ويعرض الرسم 2 المؤشرات التي تكوّن كل ركيزة من ركائز المؤشر. وتتمتع كل ركيزة بوزن متساو، كما أن للمكونات الثلاثة (السياسة والتنفيذ والأثر) نفس الوزن. غير أن عدد المؤشرات قد يختلف ضمن مكون الركيزة الواحدة، وبالتالي يختلف وزن كل مؤشر، وتختلف المساهمة (أو الوزن) التي تقدمها كل نقطة بيانات في الدرجة الإجمالية للركيزة (على سبيل المثال، لمؤشرات التنفيذ الثلاثة في ركيزة الخدمات العامة مجتمعة نفس الوزن الذي يتمتع به مؤشر واحد لتنفيذ ركيزة الضريبة أو مؤشرين لتنفيذ ركيزة العمل).

## الدرجات والترتيب

وتستند مرتبة البلد في كل ركيزة إلى رصيده في المؤشرات الخاصة بتلك الركيزة. وبالمثل، يستند الترتيب العام لمؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لبلد ما إلى درجاته في الركائز الثلاث؛ ولا يساوي متوسط ترتيب الركائز الثلاثة.

ركيزة حقوق العمل			ركيزة الضرائب				ركيزة الخدمات العامة			مؤشرات السياسة	
L1c الحد الأدنى للأجور	L1b حقوق عمل النساء	L1a حقوق العمل	T1b الممارسات الضريبية الصارّة	T1a الضريبة على القيمة المضافة	T1a ضريبة دخل الشركات	T1a ضريبة الدخل الشخصي	PS1c الحماية الاجتماعية	PS1b الصحة	PS1a التربية		مؤشرات السياسة
درجة مؤشر العمل			الهيكل الضريبية التصاعدي				الإفراق على الحماية الاجتماعية الميزانية الإجمالية	الإفراق على الصحة كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية	الإفراق على التعليم كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية		جمع البيانات
الدرجات الممنوحة حقوق عبر 5 فئات			عدم وجود تدابير لمكافحة التهرب الضريبي وأدلة على تحويل الأرباح	خضم معدّل الضريبة على القيمة المضافة لتسجيل الحد الأدنى للتكليف الضريبي والإعفاءات الغذائية	المعدّل المعباري لضرائب دخل الشركات القياسية	إدماج جميع معدّلات ضرائب الدخل الشخصي وحدّ التكليف الضريبي مع صيغة تصاعديّة جديدة	الإفراق على الصحة كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية	الإفراق على التعليم كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية	توحيد مقاييس		توحيد البيانات
توحيد مقاييس			توحيد مقاييس	توحيد مقاييس	توحيد مقاييس	توحيد مقاييس	توحيد مقاييس	توحيد مقاييس	توحيد مقاييس		دمج البيانات
الدرجة 0-1 حيث ارتفاع الحد الأدنى للأجور = أعلى درجة			الدرجة 0-1 حيث أعلى درجة = أعلى درجة	الدرجة 0-1 حيث أعلى نسبة = أعلى درجة	الدرجة 0-1 حيث أعلى نسبة = أعلى درجة	الدرجة 0 إلى 1 حيث أعلى نسبة = أعلى درجة	الإفراق 0-1 حيث يمثل أعلى درجة	الإفراق 0-1 حيث يمثل أعلى درجة	الإفراق 0-1 حيث يمثل أعلى درجة		إعادة توحيد المقاييس، معدل الدرجات الثلاث جميعها
إعادة توحيد المقاييس، معدل الدرجات الثلاث جميعها			إعادة توحيد المقاييس، معدل "T1a" - الضريبة على القيمة المضافة + "T1a" - ضريبة الدخل الشخصي + "T1a" - ضريبة دخل الشركات) و "T1 b" - الممارسات الضريبية الصارّة				إعادة توحيد المقاييس، معدل الدرجات الثلاث جميعها				دمج البيانات
L2b الوظائف الأشدّ عرضة	L2a البطالة	T2 الإنتاجية الضريبية عبر ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل الشخصي وضرائب دخل الشركات	قسمة المعدل المعباري لضرائب دخل الشركات على الناتج المحلي الإجمالي	قسمة المعدل المعباري لضرائب دخل الشركات على الناتج المحلي الإجمالي	قسمة المعدل الوسطي لضريبة الدخل الشخصي على الناتج المحلي الإجمالي	PS2c التقاعد	PS2b الصحة	PS2a التربية	مؤشرات التنفيذ أو التغطية		
معدل العمالة الهشّة وفق تعريف منظمة العمل الدولية (معدلة حسب القوة العاملة)	معدل البطالة لمنظمة العمل الدولية (كنسبة مئوية من القوى العاملة)	قسمة المعدل الوسطي لضريبة الدخل الشخصي على الناتج المحلي الإجمالي	قسمة المعدل المعباري لضرائب دخل الشركات على الناتج المحلي الإجمالي	قسمة المعدل المعباري لضرائب دخل الشركات على الناتج المحلي الإجمالي	قسمة المعدل الوسطي لضريبة الدخل الشخصي على الناتج المحلي الإجمالي	الأفراد الذين يشملهم المعاش التقاعدي	التغطية الصحية الشاملة والتنفقات الصحية من الأموال الخاصة	إتمام الخمس الأقر للتعليهم الثانوي	جمع البيانات		
توحيد الدرجات فقط عند إضافتها معًا (أنظروا أدناه)			توحيد الدرجات فقط عند جمعها (أنظروا أدناه)			النسبة المئوية للتغطية الموحدة حيث يمثل أعلى درجة	المعدل الوسطي الهندسي للرعاية الصحية الشاملة و (100 - إفراق خاص) ثم توحيد نتيجة هذه الصيغة	الدرجة الموحدة 0-1 حيث يمثل أعلى درجة	توحيد المقاييس		
T3 معاميل جيني لدخل العمل			T3 تأثير الضريبة في معاميل جيني				PS3 تأثير الإفراق في معاميل جيني			مؤشرات التأثير	
معاميل جيني للأجور			توزيع بيانات الإيرادات الضريبية المجمعة على ضريبة دخل الشركات والضريبة على الدخل الشخصي والضريبة على القيمة المضافة ورسوم الإنتاج والجمارك وغيرها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تعديلها وفق التأثير في معاميل جيني للدخل				الإفراق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ثم تعديل التأثير في معاميل جيني للدخل			جمع البيانات	
درجة موحدة 0-1 حيث يمثل أعلى درجة			درجات موحدة فقط عند الجمع (أنظروا أدناه)				الدرجة الموحدة 0-1 حيث يمثل أعلى درجة			توحيد البيانات	
المعدل الوسطي للمكونات الثلاثة (السياسة، التغطية، التأثير) ثم إعادة توحيد الدرجات			المعدل الوسطي للمكونات الثلاثة (السياسة، التغطية، التأثير) ثم إعادة توحيد الدرجات				المعدل الوسطي للمكونات الثلاثة (السياسة، التغطية، التأثير) ثم إعادة توحيد الدرجات			الدرجة النهائية للركيزة	
إحتساب المعدل الوسطي لدرجات الركائز الثلاث، ثم إعادة توحيد المقاييس من أجل الدرجة النهائية لمؤشر الحد من اللامساواة										الالتزام الإجمالي بخفض درجة مؤشر الحد من اللامساواة	

## 2. ركيزة الخدمات العامة

### 2.1 مؤشرات السياسة العامة (PS1): الإنفاق الحكومي على القطاعات التصاعدية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق

يحلل هذا المؤشر حصة الإنفاق الحكومي الإجمالي المخصص للتربية والصحة والحماية الاجتماعية. وقد جرى اختياره لأنه المؤشر الذي يعكس على أفضل وجه ممكن التزام الحكومة بالإنفاق التصاعدي: فهو يبين حصة الإيرادات الحكومية المخصصة للقطاعات التي تحد من اللامساواة، بغض النظر عن قدرة الحكومة على حشد الإيرادات. أما مؤشرات الإنفاق العام الأخرى، مثل النسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الإنفاق، فكانت أقل فاعلية في رصد التزام الحكومة بمخصصات محاربة اللامساواة، بل كانت لتفضي بدلاً من ذلك إلى تفضيل البلدان الأكثر ثراءً التي تتمتع بقدرة أكبر على الإنفاق (أي أن لديها إيرادات أعلى في الميزانية بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي).

وفي قطاعات الإنفاق الثلاثة، جرى اختيار البيانات التي توفر معلومات عن الإنفاق العام من خلال الميزانيات الحكومية. وعلى وجه التحديد، استخدمنا الإنفاق "الحكومي العام" أو "القطاع العام غير المالي" (أي تجميع مستويات مختلفة من الإنفاق الحكومي المركزي والمحلي وصناديق الضمان الاجتماعي/المعاشات التقاعدية) من أجل ضمان تغطية شاملة للإنفاق الحكومي. ويشمل ذلك الإنفاق الكامل على الميزانية بغض النظر عن مصدر تمويلها (الإيرادات الضريبية أو الاقتراض أو المنح)<sup>4</sup>. واستثنينا إنفاق المواطنين من المال الخاص والمساعدات من خارج الميزانية، لأنها لا تعكس التزام الحكومة أو قراراتها بشأن الأولويات – بل إن الإنفاق من المال الخاص يزيد من اللامساواة. وبالنسبة للقطاعات الثلاثة جميعها، تتوفر البيانات من جميع البلدان، وإلى حد كبير عن السنوات المالية 2018-2019، فيما لا تتوفر سوى بيانات أقدم بالنسبة لبعض البلدان (التي نعتمد فيها على مصادر الأمم المتحدة)<sup>5</sup>.

#### البيانات عن PS1a و PS1b و PS1c: الإنفاق على التربية والصحة والحماية الاجتماعية

ترجع الغالبية العظمى من نقاط البيانات التي تشير إلى التربية (97%) والصحة (99%) إلى فترة 2017-2019، ولا يرجع لهذه الفترة سوى 72% فقط من بيانات الحماية الاجتماعية.

والبلدان التي توفر أقدم بيانات عن التربية هي كندا (2011)، وعمان (2013)، وجيبوتي، واليمن، وناميبيا (جميعها في عام 2014)، وغينيا - بيساو (2015). وبالنسبة للصحة، ترجع أقدم البيانات لجزر المالديف (2015) واليمن (2013). وثمة 32 بلداً توفر بيانات عن الحماية الاجتماعية لعام 2016 أو قبله (يرجع معظمها لعام 2016 أو 2015).

وتُستمد البيانات من مجموعة من المصادر المقارنة المحسوبة. ومن هذه المصادر الأساسية قاعدة بيانات مرصد الإنفاق الحكومي التي تغطي وثائق موازنات 2018-2019 لـ 69 بلداً، بما في ذلك جميع البلدان المنخفضة الدخل، وجميع البلدان ذات الدخل المنخفض إلى متوسط تقريباً وعدد قليل من البلدان ذات الدخل المتوسط إلى أعلى. وتُستمد البيانات المتعلقة بالبلدان الأخرى من مصادر ثانوية، تؤخذ بدورها من ميزانيات أو دراسات استقصائية (مصرف التنمية الآسيوي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب إحصائيات المفوضية الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومعهد اليونيسكو للإحصاءات في مجال التربية، والحسابات الصحية الوطنية لمنظمة الصحة العالمية). وقد استكملت مصادر البيانات العالمية هذه ببيانات عن الموازنات الوطنية لـ 13 بلداً.

كما جرى تغيير بعض هذه المصادر منذ تجميع قاعدة بيانات مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2018. وقد أدخلت منظمة الصحة العالمية تغييرات رئيسية على بياناتها الصحية، وانتقلت بشكل شامل إلى نظام حسابات صحية وطنية جديد؛ وقد حسنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى حد كبير بيانات الإنفاق في أمريكا اللاتينية من خلال قاعدة بيانات جديدة على الإنترنت؛ فيما أدخلت منظمة العمل الدولية تحسينات على بياناتها لبعض البلدان إذ قدمت الحكومات بيانات جديدة عن المعاشات التقاعدية غير القائمة على المساهمة.

وبالنسبة للبلدان التي تغطيها قاعدة بيانات مرصد الإنفاق الحكومي (البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة إلى متوسطة الدخل)، في جميع الحالات، باستثناء اثنتين، فإنها تقيس نقاط بيانات الإنفاق في الموازنة، لأنها لا تنشر البيانات المتعلقة بالإنفاق الفعلي أو لكونها عرضة لتأخير طويل. وتمثل البيانات المتعلقة بالبلدان المرتفعة الدخل من مصادر ثانوية أخرى الإنفاق الفعلي. وبالنسبة لجميع البلدان المرتفعة الدخل تقريباً، ليس ثمة فرق كبير بين الإنفاق في الموازنة والإنفاق الفعلي، باستثناء حالات الأزمات المالية الكبرى في منتصف العام؛ ووفقاً لتحليل المنظمة الدولية لتمويل التنمية تبقى الاختلافات صغيرة عموماً، بالنسبة لجميع البلدان الأخرى تقريباً.

وتشمل بيانات الإنفاق على الحماية الاجتماعية جميع برامج الضمان الاجتماعي/الحماية الاجتماعية العامة، التي تقابل الفئات التسع من الاستحقاقات المدرجة في اتفاقية منظمة العمل الدولية للضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (الطبابة، والمرضى، والبطالة، والشيوخوخة، وإصابة العمل، والأسرة، والأمومة، والعجز والناجين)، بالإضافة إلى برامج دعم الدخل والمساعدة الأخرى المتاحة لمن يعيشون في حالة فقر، بما في ذلك التحويلات النقدية المشروطة<sup>7</sup>. وتشمل البيانات أيضاً نظم الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات وغير القائمة على المساهمات، بسبب تأثيرها في تحقيق المساواة (وفق توصيات منظمة العمل الدولية) في الغالبية العظمى من البلدان.

## 2.2 مؤشرات التغطية (PS2): قياس تغطية الخدمات، مع التركيز على الإنصاف

إن مؤشرات التغطية (أو التنفيذ) جديدة على مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة. وهي تهدف إلى النظر في مدى ترجمة سياسة الحكومة أو التزاماتها في ما يخص الإنفاق إلى تقديم الخدمات العامة لمواطنيها، وإلى تصحيح المصادر المعروفة للامساواة في تغطية الخدمات. وهي تفعل ذلك مع التركيز بقوة على الإنصاف (حيثما تسمح البيانات) في تقديم الخدمات، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمحاربة الخدمات العامة للامساواة<sup>8</sup>.

وبالنسبة للقطاعات الثلاثة، نفذت عملية طويلة لتقييم أنسب مجموعات البيانات المتاحة المرتبطة بالهدف ذي الصلة من أهداف التنمية المستدامة. وقد حددت عمليات التبادل المكثفة مع اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية (باعتبارها وكالات الأمم المتحدة الرائدة المكلفة بجمع البيانات عن أهداف التنمية المستدامة الخاصة ذات الصلة) مجموعات البيانات المحتملة، ثم قيمت المنظمة الدولية لتمويل التنمية تغطيتها القطرية. وقد وجدنا أن عدداً من المؤشرات المحتملة لم يغط سوى نصف البلدان التي يضمها مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة، لذا كان علينا أن نلغي هذه المؤشرات. وفي الحالات الثلاث جميعها، اخترنا المؤشرات التي أعطتنا "الإمكانية الفضلى" في ما يخص البلدان التي غطيناها. وكان بعض هذه المؤشرات مفقوداً أو كانت بياناته قديمة جداً لبعض البلدان، وقد سدت المنظمة الدولية لتمويل التنمية هذه الثغرات باستخدام مصادر وطنية أولية إضافية أو وسطاء للحساب. ونظراً لانقضاء خمس سنوات الآن – أو ثلث المدة – من فترة أهداف التنمية المستدامة، كانت الفجوات في البيانات مثيرة للدهشة، ويحتاج ذلك إلى اهتمام واتخاذ إجراء عالميين جديين (بما في ذلك المزيد من التمويل لوكالات الأمم المتحدة). إلا أن فريق بيانات المنظمة الدولية لتمويل التنمية يشعر بالثقة في أن البيانات الجديدة ستصبح متاحة لجميع البلدان، نظراً إلى أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تخضع للتحسين باستمرار (أي بحلول الإصدار الرابع من مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة نتوقع أن يكون قد جرى التغلب على العديد من قضايا البيانات).

### PS2a: إتمام الخمس الأفقر لتعليمهم

يركز المؤشر PS2a على إتمام خمس أفقر أصحاب الدخل لتعليمهم الثانوي<sup>9</sup>. وهو واحد من مجموعة من مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم ضمن الهدف 4.1 الذي ينص على ما يلي: "بحلول عام 2030، ضمان إتمام جميع الفتيات والفتيان تعليمهم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والنوعي بما يؤدي إلى مخرجات تعليمية قيّمة وفاعلة". وقد جرى الاتفاق على استخدام هذا المؤشر لأن هدف الإتمام الثانوي أمر حاسم بالنسبة لجميع البلدان لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 4.1. ونعترف بأن هذا المؤشر يميز البلدان الأكثر ثراءً التي تتمتع بتغطية أفضل بكثير حتى مرحلة التعليم الثانوي العليا، لأن بعض البلدان ذات الدخل المنخفض بدأت للتو في توسيع نطاق التعليم الثانوي الشامل، بينما تفرض بلدان أخرى (لا سيما البلدان ذات الدخل المرتفع) التعليم الثانوي الإلزامي منذ عدة عقود<sup>10</sup>. ولكن كانت هذه البيانات هي الأكثر توافراً في أوسع نطاق من البلدان، كما يوضح المؤشر أيضاً "مدى اتساع" السياسة المتفق عليها في أهداف التنمية المستدامة (أي أنها تتجاوز الالتزامات السابقة بشأن التعليم الابتدائي).

ولا يلتزم هدف التنمية المستدامة رقم 4 فقط بإتمام جميع الأطفال لتعليمهم الثانوي، بل يلتزم أيضاً بالإنصاف حتى لا يتخلف أكثر التلاميذ حرماناً عن الركب. ونظراً لأن الثروة هي أهم مؤشر على الميزة والحرمان، فقد جرى اختيار معدل إتمام المرحلة الثانوية العليا بالنسبة لأفقر خمس من التلاميذ<sup>11</sup>. ونعترف بأن أوجه اللامساواة المتداخلة غالباً ما تؤدي إلى أكبر قدر من التهميش، وقد نبحت في الإصدارات المقبلة من المؤشر في الفجوات بين الأرياف/المناطق الحضرية، والفوارق بين الأنواع الاجتماعية والفجوات في الثروة في ما يخص إتمام المرحلة الثانوية.

### البيانات المستخدمة والثغرات في البيانات

تأتي البيانات الخاصة بهذا المؤشر من قاعدة بيانات هدف التنمية المستدامة رقم 4 التي يديرها معهد اليونسكو للإحصاء. وقد تبين أن لدى 33 بلداً في مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة نقص في البيانات أثناء جمعها، ما يجعلها غير كافية لتستخدم كمؤشر في حد ذاتها<sup>12</sup>. وقد استخدمنا في 10 بلدان بيانات من الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر (وهي مجموعة بيانات استند إليها أيضاً معهد اليونسكو للإحصاء). وبالنسبة للبلدان الـ 23 المتبقية، تعين علينا استخدام مؤشرات وسيطة أخرى من ثلاث مجموعات من البيانات، إذ لم يكن أي منها يتمتع بتغطية كاملة لجميع بلدان مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة. وكان المؤشر الأول الذي جرى اختياره هو إتمام المرحلة الثانوية العليا (جميع الطلاب)؛ أما المؤشر الثاني فكان النسبة الإجمالية للتخرج (مرحلة التعليم الثانوي العليا)؛ وكان المؤشر الثالث إجمالي نسبة الالتحاق بالصف الأخير من المرحلة المتوسطة. وقد جرى اختبار هذه البدائل لارتباطها بمجموعة البيانات "المثالية" لإتمام الخمس الأفقر من التلاميذ لتعليمهم<sup>13</sup>، وعلى هذا الأساس أعطيت الأولوية لإتمام المرحلة الثانوية العليا (مستخدم لبلد

واحد)، تليها النسبة الإجمالية للتخرج (مستخدمة لـ 13 بلداً) ونسبة الالتحاق (مستخدمة لـ 9 بلدان).

ومن أجل دمج هذه البيانات في مؤشر واحد، استخدمنا الترتيب القياسي (بدلاً من البيانات الأولية) لضمان إظهار العلاقة بين ترتيب مختلف البلدان في الدرجة النهائية بدلاً من النسبة الفعلية (لأن من شأن ذلك أن يفضل مجموعات البيانات التي تضع حداً أسهل للالتزام). وتكون بذلك نقطة البيانات النهائية التي تظهر للمؤشر هي الترتيب القياسي من بين التصنيفات النهائية المدمجة للالتزام.

إن البيانات المتاحة في عدد من البلدان قديمة (قبل عام 2015). ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه لم يجري الاتفاق على المؤشر إلا في تشرين الثاني/نوفمبر، 2019<sup>14</sup> ويجري جمع البيانات من خلال دراسات استقصائية تجرى مع الأسر مرة كل خمس سنوات فقط<sup>15</sup>. وقد أبلغتنا اليونسكو بأن مجموعة البيانات هذه ستتحسن كثيراً في السنوات المقبلة، ما يعكس مطابقتها بوصفها المؤشرات الرسمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

## PS2b: التغطية الشاملة للرعاية الصحية

ثمة مؤشران فرعيان هنا، وكلاهما جزء من هدف التنمية المستدامة رقم 3.8: "تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية النوعية، والوصول إلى الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفاعلة وذات الجودة العالية بكلفة ميسرة للجميع". وينظر أول هذين المؤشرين، وهو مؤشر التغطية الصحية الشاملة 3.8.1، في الوصول إلى الخدمات الأساسية<sup>16</sup> كنسبة من السكان المشمولين. أما ثانيهما، وهو 3.8.2 المتعلق بالإنفاق الكارثي للأسر من الأموال الخاصة، فيقيس نسبة الأشخاص الذين ينفقون 10% من ميزانية أسرهم على الرعاية الصحية.

ويُفترض أن كلا المؤشرين مطلوب: فعلى الرغم من أهمية فهم التغطية، إلا أنه لا يوضح سوى جزءاً فقط من الصورة. وإذا كان الناس لا يسعون إلى الحصول على الرعاية بسبب شدة فقرهم الذي يحول دون سدادهم لرسوم الطبابة، فهم لا يتمتعون بأي تغطية. ولكن في حال لم تشملهم التغطية، فإنهم لا يضطرون للإنفاق من أموالهم الخاصة، وبالتالي يبدو وكأن النظام يقدم حماية مالية أفضل (بالنسبة لبعض بلدان المؤشر ذات التغطية الرديئة للغاية وإنفاق منخفض من الأموال الخاصة، ومن الواضح أن هذا هو الحال).

إن الإنفاق على الرعاية الصحية من المال الخاص هو عنصر حاسم بشكل خاص لفهم الآثار المترتبة على الإنفاق. وإذا كان الإنفاق الكبير من المال الخاص (بدلاً من الميزانيات الحكومية) يغطي الاحتياجات الصحية، فسيؤدي حتماً إلى تفاقم اللامساواة. وإذا نظرنا إلى أثر هذا الإنفاق في ميزانيات الأسر - وليس كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الصحي - فإنه المؤشر الأفضل لأن آثاره ستظهر في اللامساواة نتيجة لدفع فئات معينة إلى برائن الفقر وليس نتيجة لمقدار الإنفاق (الذي قد يعكس إنفاق الأسر الأكثر ثراءً). لذا اخترنا المؤشر الذي يقيس الإنفاق "الكارثي" (أي 10% من ميزانيات الأسر) لأن من شأن إنفاق 10% من ميزانية الأسر الأفقر في العديد من البلدان أن يقلل بشكل كبير من قدرة هذه الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى (كالغذاء، وما شابه)<sup>17</sup>.

ومن أجل الجمع بين عنصري المؤشر، من دون إنشاء نطاق بيانات كبير إحصائياً، نصحننا مركز البحوث المشترك التابع للاتحاد الأوروبي باستخدام صيغة المعدل الهندسي، التي تنسب إلى البلدان ارتفاع معدل التغطية الصحية العالية وانخفاض الإنفاق الكارثي من المال الخاص<sup>18</sup>.

## البيانات المستخدمة والثغرات في البيانات

جاءت البيانات الخاصة بالإنفاق الكارثي من المال الخاص ومؤشرات التغطية الصحية الشاملة من قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية لهدف التنمية المستدامة رقم. ويحوي مؤشر التغطية الصحية الشاملة بيانات من جميع البلدان/الأقاليم باستثناء هونغ كونغ، التي أخذنا بياناتها في ما يخص التغطية الصحية الشاملة من دراسة مفصلة<sup>19</sup>.

وكانت البيانات في قاعدة بيانات هدف التنمية المستدامة رقم 3 لمؤشر الإنفاق الكارثي من المال الخاص تعاني من فجوات في 50 بلداً. وبالنسبة لسبعة بلدان (هونغ كونغ، ونيوزيلندا، والنرويج، وهولندا، وليبيريا، وجزر سليمان، وبابوا غينيا الجديدة، والأراضي الفلسطينية المحتلة)، استقت المنظمة الدولية لتمويل التنمية البيانات من وثائق قطرية. أما بالنسبة للبلدان المتبقية التي لا تتوفر منها بيانات عن الإنفاق الكارثي من المال الخاص، فقد قدرنا هذا الإنفاق كوظيفة من وظائف الإنفاق من المال الخاص/الناتج المحلي الإجمالي في خطوتين<sup>20</sup>:

- أولاً، استخدمنا بيانات متعددة القطاعات من البلدان في سبع مناطق مع البيانات المتاحة عن كل من الإنفاق الكارثي من المال الخاص والإنفاق من المال الخاص/الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من أجل خفض الإنفاق الكارثي من المال الخاص مع الإنفاق من المال الخاص/الناتج المحلي الإجمالي بواسطة تقنية الآثار الثابتة حسب المناطق والأخطاء القياسية القوية.
- ثانياً، استخدمنا معاملات الإنفاق من المال الخاص/الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الثابتة عند مستوى دلالة 10% من أجل تقدير الإنفاق من المال الخاص في البلدان التي لا تتوفر فيها بيانات عن الإنفاق الكارثي من المال الخاص. وتكون صيغة التقديرات كالتالي: الإنفاق الكارثي من المال الخاص (م) = 2.617 \* الإنفاق من المال الخاص/الناتج المحلي الإجمالي (م) + 3.144، حيث تمثل (م) مؤشراً لبلد ما.

وكما هو الحال مع بيانات معهد اليونسكو للإحصاء أعلاه، كانت البيانات المتوفرة من بعض البلدان قديمة في قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية، وإن كان بدرجة أقل من الترتيبية، وبشكل أساسي البلدان المرتفعة الدخل ذات حركة التغطية القليلة (أي أنها قد زادت من نطاق التغطية الصحية الشاملة منذ عدة عقود).

## PS2c: تغطية المعاشات التقاعدية كمقياس للتغطية بالحماية الاجتماعية

هذا المؤشر هو جزء من مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 1.3، الذي يلزم البلدان بتنفيذ نظم حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع (شاملة)، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية<sup>21</sup>. ولهذا، استخدمنا تغطية المعاشات التقاعدية كبديل للتغطية الشاملة للحماية الاجتماعية نظراً لعدم وجود بيانات عن البرامج الأخرى، أي البطالة ومساعدات الأطفال ومساعدات الأشخاص ذوي الإعاقة. ونحن ندرك أن هذه المعطيات لا تظهر سوى صورة جزئية للتغطية العامة (أو الحماية) لمعظم السكان، وأنها تغيب عن قطاعات كبيرة من أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها (على سبيل المثال، في الوقت الراهن، لا يحصل سوى 35% من الأطفال و22% من العمال العاطلين عن العمل على المساعدات على الصعيد العالمي)<sup>22</sup>. ومع ذلك، ثمة بيانات تغطية ضعيفة جداً في مجالات أخرى، ولم يكن ثمة مجموعة بيانات غير المعاشات التقاعدية التي كانت قريبة حتى من أرقام التغطية القطرية المطلوبة لإدراجها في مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة.

ومن المسلم به أيضاً أن ذلك لا يعني، حتى في إطار المعاشات التقاعدية، إنصاف المعاشات التقاعدية أو كفايتها لمحاربة اللامساواة. وتتمتع كيفية تمويل المعاشات التقاعدية، ومن تغطيتهم، ومدى حجم التحويل بأثر مهم في مقدار (أو مدى تدني) المعاش التقاعدي الذي قد يكون له تأثير في اللامساواة<sup>23</sup>. أولاً، تخفي بعض النماذج (حتى مع ارتفاع معدلات التغطية) أوجه اللامساواة، ولا سيما النماذج القائمة على المساهمة، التي تميز العاملين في القطاع النظامي (وهم غالباً ما يعملون في البلدان المرتفعة الدخل)<sup>24</sup>. كما يمكن أن تؤدي إلى الفوارق بين الأنواع الاجتماعية، إذا أسست على نموذج المعيل الذكر؛ فعلى سبيل المثال، تقل معاشات النساء التقاعدية في الاتحاد الأوروبي في المتوسط بنسبة 40% عن معاشات الرجال<sup>25</sup>.

ومع ذلك، تتوقع منظمة العمل الدولية (التي تجمع البيانات عن هذا الأمر) أن تحسن بيانات التغطية والملاءمة في المستقبل، وبالتالي ستهدف الإصدارات المستقبلية لمؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة إلى قياس جميع أنواع التغطية (لتغطية جميع مراحل الحياة) ومدى ملاءمتها في محاربة اللامساواة.

### البيانات المستخدمة والثغرات

وتؤخذ البيانات من تقرير الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية 2017/2016 وقاعدة البيانات المرافقة له<sup>26</sup>. وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا وميانمار وتركيا، استكملت المنظمة الدولية لتمويل التنمية ذلك بمصادر بيانات وطنية و/أو قدمت هذه البيانات المكاتب القطرية لمنظمة أوكسفام. وبالنسبة لبلد واحد (جنوب السودان)، لم يتسن تحديد مستوى تغطية المعاشات التقاعدية في نظام جديد بدأ اعتماده تدريجياً اعتباراً من عام 2019 (لم يكن في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ثمة بيانات عن تغطية المعاشات التقاعدية اعتباراً من عام 2017).

## 2.3 مؤشر الأثر (PS3): تأثير الإنفاق في معامل جيني

يقيس هذا المؤشر أثر الإنفاق الحكومي في اللامساواة، استناداً إلى درجة التصاعد في كل قطاع من قطاعات الإنفاق. ويحدد التقرير، على وجه التحديد، الأثر الذي يتركه الإنفاق الإضافي في مجالات التربية والصحة والحماية الاجتماعية بشكل جماعي على خفض أو زيادة معامل جيني الذي تنتجه "السوق" (أي قبل أخذ الإنفاق الحكومي والضرائب في الاعتبار). وتعتبر كلفة التعليم العام والخدمات الصحية دخلاً عينياً لمستخدمي هذه الخدمات، ويُحسب معامل جيني قبل وبعد إضافة هذا الدخل الإضافي إلى إيرادات السوق. ويسجل البلد الذي يملك أكبر انخفاض في قيمة معامل جيني نتيجة لهذا الإنفاق الدرجة القصوى 1 لهذا المؤشر، فيما ينال البلد الذي يسجل أصغر انخفاض درجة 0.

### بيانات عن الإنفاق والأثر

بالنسبة لـ 87 بلداً، يُحسب هذا المؤشر بضرب المبلغ الإجمالي للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع، بمعامل عالمي قياسي لكل قطاع يتنبأ بتأثير الإنفاق في معامل جيني. ثم تضاف النتائج من القطاعات الثلاثة معاً لقياس الأثر المتوقع للإنفاق في معامل جيني. وبالنسبة لـ 32 بلداً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُستكمل المعاملات بدراسات وطنية عن أثر الإنفاق على الحماية الاجتماعية في معامل جيني. لذا تؤخذ نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية من مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن توزيع الدخل والفقير، كفارق بين معامل جيني للسوق ومعامل جيني الإجمالي، حيث يكون معامل جيني للسوق دخلاً قبل الضرائب والتحويلات، ومعامل جيني الإجمالي هو الدخل قبل الضرائب.

وبالنسبة لـ 49 بلداً، استخدمنا، بدلاً من المعاملات العالمية، نتائج الدراسات الوطنية التي أجراها معهد الالتزام بالإنصاف التابع لجامعة

تولين (وبالنسبة للبرازيل، المركز الدولي للسياسات من أجل النمو الشامل؛ وبالنسبة لإسبانيا، مؤسسة الدراسات الاقتصادية التطبيقية "Fedea")<sup>27</sup>. وتستند هذه الدراسات إلى الأثر الفعلي لدخل الأسرة المستمد من تحليل أحدث الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر والتي تتراوح تواريخها بين عامي 2010 و2018. ونتوقع أن تصبح هذه الدراسات متاحة للمزيد من البلدان في السنوات المقبلة، إذ اعتمدت الأمم المتحدة مؤخراً مؤشراً جديداً لهدف التنمية المستدامة رقم 10.4 وهو أثر السياسة المالية في إعادة التوزيع.<sup>28</sup>

وبالنسبة للبلدان الـ74 المتبقية، تُحتسب البيانات المتعلقة بالإنفاق على كل قطاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من نفس مصادر البيانات المستخدمة في بناء PS1. وقد استُخرجت المعاملات العالمية القياسية للأثر الذي يتوقع أن يحدثه الإنفاق من كل قطاع في معامل جيني من دراسة مرموقة لمعدل الأثر أجراها الفريق العالمي، وأعدّها في عام 2011 مارتينز-فاسكيز وآخرون<sup>29</sup>. وجاءت جميع المعاملات سلبية، لأن من شأن زيادة الإنفاق أن تخفض من معامل جيني. وكما يظهر في الجدول 2، تخلص بيانات الفريق العالمي إلى أن أثر زيادة الإنفاق الصحي أقوى في خفض معامل جيني من الزيادة في الإنفاق على التربية أو الحماية الاجتماعية.

#### الجدول 2- المعاملات العالمية لكل قطاع

المعامل	التربية	الصحة	الحماية الاجتماعية
	-0.0013	-0.0070	-0.0014

## 3. ركيزة الضرائب

يجب على الحكومات أن تفرض ضرائب متنوعة يمكنها استخدامها في زيادة الإيرادات اللازمة لدفع تكاليف الخدمات العامة. وتبعاً لنوع الضريبة وتصميمها، سيتحمل الناس من مختلف فئات الدخل والثروة العبء الضريبي. ونتيجة لذلك، فإن لتصميم الضرائب وتنفيذها آثار رئيسية ومباشرة في اللامساواة. وتسعى هذه الركيزة إلى قياس مدى التزام الحكومات بضمان وضع عبء الضرائب على عاتق أولئك الذين يستطيعون حمله أكثر من غيرهم. وهي تتألف من مؤشرات للسياسات تقيس الالتزامات على الورق، ومؤشرات تنظر في التنفيذ في الممارسة العملية، وأخيراً مؤشرات الأثر التي تنظر في أثر الضريبة في معامل جيني للدخل. ولم تُدرج أي مؤشرات أخرى لتقييم مدى التصاعد الضريبي بسبب محدودية البيانات، بما في ذلك الإيرادات الناتجة عن الصناعات الاستخراجية والمعدلات الضريبية الفاعلة. وتشمل المجالات الأخرى التي ينبغي إجراء مزيد من التحقيقات بشأنها الأثر القائم على النوع الاجتماعي للضرائب والإعفاءات الضريبية والمعاهدات الضريبية.

### 3.1 مؤثر السياسات (T1): الهياكل الضريبية التصاعدية

#### T1a: تصاعدية ضريبة الدخل الشخصي، والضريبة على دخل الشركات والضريبة على القيمة المضافة

يقيس هذا المؤشر تصاعدية الهياكل الضريبية على الورق، على أساس معدلات الضرائب المختلفة في البلاد ومستوياتها. ويقم هذا النظام، على وجه التحديد، مدى تصاعدية ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدخل على الشركات والضريبة على القيمة المضافة. ويشير المؤشر إلى البلدان ذات المعدلات الضريبية المباشرة الأعلى والأكثر تصاعدياً ومعدلات الضريبة غير المباشرة الأدنى (أو التي تعفي الأغذية الأساسية وعتبات التسجيل العالية) على كونها بلداناً تبذل المزيد من الجهد لوضع قواعد ضريبية تصاعدية. كما يبين المؤشر أن لدى العديد من البلدان مجال لإدخال تحسينات من خلال زيادة معدلات الضريبة على الشركات و/أو الدخل الشخصي المنخفضة جداً أو التي تبلغ نسبتها صفراً، وخفض معدلات الضريبة على القيمة المضافة<sup>30</sup> الأساسية المرتفعة نسبياً، فضلاً عن رفع العتبات الضريبية الدنيا على الدخل الشخصي من أجل استبعاد أصحاب الدخل الأدنى أو عتبات معدل الضريبة الأعلى للتأكد من سداد أصحاب الدخل الأعلى ما يكفي من ضرائب<sup>31</sup>.

ومن الناحية المثالية، سيكون من المستحسن تقييم أنواع إضافية من الضرائب، لا سيما تلك المفروضة على الثروة والأصول المالية والأرباح الرأسمالية والأراضي/العقارات، التي يمكن أن تكون شديدة التصاعدية<sup>32</sup>. ومن المستحب كذلك تقييم معدلات المساهمات في الضمان الاجتماعي، التي تكون تنازلية عموماً. ويبدأ القسم المتعلق بضررائب الثروة في تقرير مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020 العمل على هذا التحليل، بانتظار العمل في المستقبل على تجميع قاعدة بيانات عالمية بشأن هذه الضرائب.

ولتقييم درجة تصاعدية ضريبة الدخل في بلد ما، اعتمدت منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية تدبيراً تدرجياً (يسمى "القدرة التصاعدية") أدخل في ورقة عمل أعدها مؤخراً صندوق النقد الدولي<sup>33</sup>. ويعرّف هذا المقياس بمؤشر كاكواني<sup>34</sup> للتصاعدية (أي ضعف المساحة بين الدخل ومنحنيات لورينز<sup>35</sup> لدفع الضرائب) ولكنه يُحتسب على مدى ثابت من مصادر الدخل التي يُعطى لكل منها وزن متساو. وبعبارة أخرى، تعامل الإيرادات قبل الضرائب كما لو كانت موزعة بشكل موحد. وينبغي أن يكون خيار كل من منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية هو قياس تصاعدية بعض الضرائب بمعزل عن بعضها بعضاً والاعتماد على إمكانية المقارنة بين البلدان؛ وهذا ما يجعل مؤشر التصاعدية الهيكلية على أساس معلومات جدول الضرائب القانونية بدلاً من البيانات الفعلية للمكلفين بالضررائب أكثر ملاءمة<sup>36</sup> من قياس التصاعدية الفاعلة المقدرّة على أساس البيانات التي جرى جمعها من الدراسات الاستقصائية للأسر. وتنتمي القدرة التصاعدية إلى أسرة التدابير التصاعدية. ومن مزاياها عدم تأثرها بتوزيع الدخل قبل الضرائب في البلدان، وهي أعلى في البلدان التي صممت نظامها لإعادة توزيع ضرائب الدخل الشخصي بشكل أكبر، وإن كان هذا التوزيع ضئيلاً في الممارسة لأن دخل السوق موزع بالتساوي منذ البداية. كما يجب الانتباه إلى أن محدودية توافر معلومات الجدول الضريبي للبلدان الـ158 المدرجة في هذا المؤشر قد دفعت منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية إلى حساب منحني لورينز التقريبي لدفع الضرائب باستخدام معدلات وعتبات ضرائب الدخل الشخصي في البلدان كمدخلات فقط (باستثناء البدلات والإعفاءات الضريبية القياسية).

وترتب الضرائب على دخل الشركات ببساطة حسب معدلها القانوني (بما أن عدداً قليلاً نسبياً من البلدان يفرض ضرائب تصاعدية أو متباينة على دخل الشركات، وعادة ما ينطبق المعدل الأساسي على الجزء الأكبر من الشركات). ويسجل أعلى معدل ضريبة على دخل الشركات للعينة الدرجة القصوى 1. وترتب معدلات الضريبة على القيمة المضافة بعكس ترتيب مستوياتها، ويمنح أقل معدل للضريبة على القيمة المضافة درجة 1 القصوى، إذ يفترض أن تكون الضريبة على القيمة المضافة تنازلية. ولكن تماشياً مع أدلة الأثر الفعلية، تعدل درجة كل بلد تبعاً لما إذا كان: أ) يعفي المواد الغذائية الأساسية من الضرائب أو يطبق عليها معدلاً مخفضاً، وب) يطبق عتبة دنيا عالية نسبياً تبلغ عشرة أضعاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتسجيل الضريبة على القيمة المضافة للشركات الصغيرة. وقد تبين أن هذين التدبيرين هما من التدابير الداعمة للفقراء، وأنها معاً يخففان جزئياً من الأثر التنازلي للضريبة على القيمة المضافة. لذلك

نخصم درجة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 50% من إعفاء المواد الغذائية الأساسية (أو نسبة من ذلك إذا تم تطبيق معدلات مخفضة)، وبنسبة 50% لعتبة الحد الأدنى العالية، بحيث ينخفض معدل الضريبة على القيمة المضافة إلى 0% إذا طُبِقَ كلا التدبيرين. وتُحل كل ضريبة (ضريبة الدخل الشخصي، والضرائب على دخل الشركات، والضريبة على القيمة المضافة) بشكل منفصل. والنتيجة بالنسبة لهذا المؤشر هي المتوسط البسيط للدرجات الموحدة لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية الثلاثة.

### بيانات عن معدلات ضريبة الدخل الشخصي والضريبة على دخل الشركات والضريبة على القيمة المضافة والعبوات والإعفاءات

ولتجميع هذه البيانات، أجرت المنظمة الدولية لتمويل التنمية عملية أساسية لجمع البيانات، بالاعتماد على وثائق قانون الضرائب الوطني، والموازنات الوطنية وأدلة ضريبة الشركات المحاسبية (أساساً تلك التي قدمتها شركتنا إرنست ويونغ وديلويت)<sup>37</sup>.

ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن جمع بيانات 2019 لجميع البلدان البالغ عددها 158 بلداً. وعند الضرورة (والإمكان) قمنا بتجميع المعدلات الحكومية المركزية واللامركزية؛ وتجدر الإشارة إلى أن بعض الضرائب بالنسبة لسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية هي مجموع من المعدل الاتحادي ومتوسط المعدلات المطبقة عبر مختلف المناطق اللامركزية، أو بمعدلات تمثيلية، على النحو الذي اقترحه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

### T1b: مؤشر الممارسات الضريبية الضارة

ومن بين التدابير الهامة التي تتخذها الحكومة في التزامها بمحاربة اللامساواة هو مدى تقويض نظامها الضريبي لقدرتها على توليد العائدات الضريبية والاحتفاظ بها. وقد ارتفع حجم المعاملات عبر الحدود (في السلع والخدمات) كثيراً في السنوات الأخيرة، واقترن بجهود بذلتها الشركات المتعددة الجنسيات لاستغلال أوجه عدم الاتساق بين النظم الضريبية للبلدان مستغلة ذلك لتنسب الأرباح بصورة مصنعة إلى البلدان ذات المعدلات الضريبية الأدنى، بدلاً من نسبتها إلى البلدان التي يجري فيها النشاط الحقيقي وحيث تتولد الأرباح. وقد صاحب ذلك انتشار الممارسات الضريبية الضارة والنظم التفضيلية التي تجعل بلداً ما أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي، ولكن على حساب عائدات الضرائب الخاصة به وعلى حساب البلدان الأخرى. ويفسر ذلك بالتالي السبب الذي يجعل المستوى "الفاعل" (أي الفعلي) للضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات في هذه البلدان أقل بكثير من المعدلات القانونية لـ"الضرائب على دخل الشركات". ويتكون المؤشر من ثلاثة عناصر:

1. **وجود الممارسات الضريبية الضارة:** تم إجراء تقييم بسيط بـ"نعم" أو بـ"لا" بشأن اعتماد بلد معين يعتمد بعض الممارسات الضريبية الضارة (كما حددها منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الممارسات الضريبية الضارة في عام 1998)، استناداً إلى سجل لجنة الاتحاد الأوروبي<sup>38</sup>، ومراجعات الأقران في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>39</sup>، وملخصات الضرائب العالمية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز<sup>40</sup>. وتحصل البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط إلى مرتفع حيث توجد ممارسات ضريبية ضارة على نقطتين، فيما تحصل البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط إلى منخفض على نقطة واحدة. والسبب في منح درجات مختلفة للبلدان ذات مستويات الدخل المختلفة هو إثبات الأدلة أن البلدان الأكثر ثراءً ذات الممارسات الضريبية الضارة لها تأثير سلبي أقوى بكثير في تحويل الأرباح من البلدان الأخرى، فضلاً عن تخفيض تحصيل الضرائب الخاصة بها بمبالغ أكبر بكثير<sup>41</sup>. ومن الأمثلة غير الحصرية عن الممارسات الضريبية الضارة:

- **صناديق براءات الاختراع:** وهي تدابير لحماية إيرادات الملكية الفكرية من الضرائب؛
- **الإجازات الضريبية:** أو الإعفاءات الضريبية المؤقتة؛
- **قوانين الأرباح الزائدة:** اتفاق بين إدارة الضرائب في بلد ما والمكلف بالضرائب لتفسير القانون بطريقة معينة لصالح هذا الأخير؛
- **حسومات الفوائد الاسمية:** وهو خصم ضريبي لتمويل الأسهم.

2. **غياب تدابير مكافحة التهرب الضريبي:** تحصل البلدان على نصف نقطة لكل تدبير من التدابير التالية التي تفتقر إليها:

- **قواعد الشركات الأجنبية الخاضعة للرقابة:** تحوّل القواعد التي تهدف إلى فرض ضرائب على أرباح الشركة في البلد الأصلي إلى الملاذات الضريبية؛
- **تقييد الفائدة:** القواعد التي تهدف إلى الحد من قدرة الشركات على تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية من خلال دفع الفوائد بين الشركات التابعة؛
- **القاعدة العامة لمكافحة التهرب الضريبي:** مبدأ واسع النطاق يُسن في قانون الضرائب يساعد المحاكم على إنفاذ روح القانون ومكافحة التخطيط الضريبي العدواني؛
- **ضريبة الخروج:** الضريبة المستحقة على الشركات التي تحول أصولها إلى بلد آخر.

3. **الجذب غير المتكافئ للاستثمار الأجنبي:** تحصل البلدان على خمس نقاط إذا كانت قد اجتذبت أنواعاً معينة من الدخل فوق

عتبات معينة. إن قائمة الممارسات الضريبية الضارة وتدابير التهرب الضريبي المذكورة أعلاه ليست شاملة، وقد تنفذ البلدان مجموعة واسعة من التدابير الأخرى التي تشجع على تحويل الأرباح أو خفض الالتزامات الضريبية. ولتوضيح هذه التدابير الإضافية، حللنا ثلاثة مؤشرات اقتصادية تساعد على تحديد مدى جذب البلدان لأرباح تتجاوز مؤشرات معقولة للنشاط الاقتصادي. وهذه المؤشرات هي بمثابة بدائل عن العمليات التجارية غير المباشرة التي لم يتم حصرها في المؤشرين الفرعيين الآخرين:

- **الدخل السلبي غير المتكافئ (نقطتان):** تشير المستويات شديدة الارتفاع لحقوق استغلال الاسماء التجارية والفوائد والأرباح إلى أن بعض المناطق قد تكون بمثابة "ملاذات للهروب ضريبي"، ما يسهل النشاط الاقتصادي في الخارج. وتحدد العتبة على أنها صافي إيرادات الفائدة داخل المجموعة فوق نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>42</sup>، أو صافي إيرادات حقوق استغلال الاسماء التجارية التي تتجاوز 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>43</sup> أو صافي إيرادات أرباح الأسهم التي تفوق نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>44</sup> للاقتصادات المتنوعة. كما حددنا عتبة مطلقة قدرها 100 مليون دولار أمريكي لمجموع صافي الدخل بالنسبة للاقتصادات الجزر الصغيرة، التي هي أقل تنوعاً بكثير ويمكن أن تعتمد على هذه التدفقات المالية.
- **مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر (نقطة واحدة):** عادة ما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر المرتفع جداً بالمقارنة مع اقتصاد بلد ما بالهياكل الخارجية والولاية القضائية التي تعمل كممرات للتهرب الضريبي. ويحسب المؤشر على أنه صافي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الداخلي الذي ينقص منه رصيد الاستثمار الخارجي) الذي يتجاوز 250% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>45</sup>.
- **مستويات دخل غير متكافئة من التجارة والخدمات (نقطتان):** يمكن أن تشير الصادرات المرتفعة جداً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي إلى أن التدفقات التجارية المفرطة توجه عبر ولاية قضائية، ما يعني ضمناً أنشطة تحويل الأرباح داخل المجموعة. وتحدد عتبات لصافي صادرات الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>46</sup>، والصادرات الإجمالية من السلع إلى بقية العالم بنسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>47</sup>. وتتيح هذه العتبات المرتفعة للبلدان ذات القطاعات السياحية المشروعة الكبيرة أو الصادرات الصناعية أن تستبعد من القائمة.

## 3.2 الإنتاجية الضريبية عبر الضريبة على القيمة المضافة، و ضريبة الدخل الشخصي والضريبة على دخل الشركات (T2)

يقيس هذا المؤشر مدى كفاية جباية البلدان للضرائب، من أجل الاعتراف بأنه على الرغم من وجود هياكل ضريبية تصاعدية على الورق قد تفشل البلدان في جباية الضرائب في الممارسة العملية. وهذا المؤشر مهم أيضاً بسبب التزام البلدان في جدول أعمال أديس أبابا بتمويل أهداف التنمية المستدامة لجعل جباية الضرائب المصدر الأساسي لتمويل جميع إنفاقها.

ولحساب "الإنتاجية" الضريبية في كل بلد، تقارن الإيرادات المحصلة من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على دخل الشركات وضريبة الدخل الشخصي على التوالي بالمبالغ المتوقع جبايتها، استناداً إلى معدلات الضريبة الفعلية لكل ضريبة منفردة (وقد تُعدل كما في حالة ضريبة الدخل الشخصي) بحجم الاقتصاد مقيساً بالناتج المحلي الإجمالي (أو القيمة الإجمالية للاستهلاك الخاص في حالة الضريبة على القيمة المضافة). ويعبر عن المبلغ الذي يُجبي فعلاً كنسبة مئوية من المبلغ المتوقع جبايته. في هذا النهج، يؤدي اختيار الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كبديل للقواعد الضريبية المحتملة لضريبة الدخل الشخصي والضريبة على دخل الشركات إلى قياسات إنتاجية ضريبتين أنفتي الذكر مع تحيز إلى الانخفاض (على الرغم من أننا في هذا الإصدار من مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة قد خفضنا هذا التحيز من خلال قياس الإنتاجية المجمعّة للضريبتين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي). ومن الناحية المثالية، سنقاس الإنتاجية بمقاييس مثل أرباح الشركات والدخل الفردي. ولكن للأسف، لا تتوفر حالياً سوى بضع تقديرات قطرية للفجوات الفعلية في مجال الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على دخل الشركات وضريبة الدخل الشخصي، وهي ليست دائماً قابلة للمقارنة في جميع البلدان<sup>48</sup>.

### نقطة البيانات T2: الإنتاجية الضريبية

تحتسب الإنتاجية الضريبية باستخدام معدلات الضرائب ومبالغ جبايتها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي أو الاستهلاك الخاص. وتكون البيانات المتعلقة بمعدلات الضرائب السائدة هي نفس البيانات المستخدمة في المؤشر T1. وتأتي البيانات المتعلقة بالضريبة المحصلة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>49</sup> أو صندوق النقد الدولي<sup>50</sup> أو المصادر الوطنية، بحسب البلد. وقد استُخدم للناتج المحلي الإجمالي بيانات مستمدة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي<sup>51</sup> بشأن توقعات وضع الاقتصاد العالمي، وبيانات من مؤشرات التنمية العالمية التي حددها البنك الدولي<sup>52</sup> من أجل "الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر".

### 3.3 مؤشر الأثر (T3): تأثير الضريبة في معامل جيني

يقيس هذا المؤشر تأثير أو "مدى" التزامات الحكومة بتصاعدية الضرائب على أساس الإيرادات المحصلة من أنواع مختلفة من الضرائب. وعلى وجه التحديد، يحدد التقرير الأثر الذي تتركه الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على دخل الشركات وضريبة الدخل الشخصي ومساهمات الضمان الاجتماعي ورسوم الجمارك ورسوم الاستقطاع بشكل جماعي في خفض أو زيادة معامل جيني الذي تنتجه "السوق" (أي قبل أن يؤخذ الإنفاق الحكومي والضرائب في الاعتبار).

ويسجل البلد الذي يتمتع بأكبر انخفاض في قيمة معامل جيني نتيجة لهذه الإيرادات الضريبية الدرجة القصوى 1، فيما ينال البلد الذي يسجل أكبر زيادة من السياسات الضريبية التنافسية درجة صفر.

#### نقاط البيانات T3a، T3b، T3c، T3d، T3e: حصة الإيرادات من كل نوع من أنواع الضرائب، ومعاملات الضرائب

بالنسبة لـ 78 بلداً، يُحسب هذا المؤشر بضرب مجموع الإيرادات المحصلة من جميع أشكال الضرائب، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل عالمي قياسي لكل ضريبة يمكن استشراف أثرها في معامل جيني. ثم تضاف النتائج لجميع الضرائب معاً لقياس الأثر الإجمالي المتوقع في معامل جيني. وبالنسبة لهذه البلدان، جمعت المنظمة الدولية لتمويل التنمية أحدث البيانات (2017 أو 2018 أو 2019) عن الإيرادات الضريبية حسب النوع الضريبي من قبل صندوق النقد الدولي، وذلك بالاستفادة من الموازنات الوطنية وسلطات الإيرادات والوثائق الإحصائية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن وثائق مجلس صندوق النقد الدولي.

أما البيانات المتعلقة بمساهمات الضمان الاجتماعي فهي أقل شمولاً. وتحدد البيانات التي جمعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعدد قليل من الموازنات القطرية مبالغ جباية مساهمات الضمان الاجتماعي، ولكن معظم وثائق مجلس صندوق النقد الدولي لا تفعل ذلك. وبعد بحث شامل، تمكنت المنظمة الدولية لتمويل التنمية من تحديد البيانات الخاصة بـ 79 بلداً فقط. وتشمل هذه البيانات 85% من البلدان ذات نظم المساهمة الكبيرة، ولكن يعني ذلك أن عدداً قليلاً من البلدان (لا سيما البلدان الآسيوية والأفريقية ذات الدخل المنخفض والدول الأصغر) التي لا تنشر بيانات مساهمات الضمان الاجتماعي يجري تقديمها كصاحبة نظم ضريبية أكثر تصاعدياً مما هي عليه في الواقع. وهذا أقل تشويهاً من إقصاء مساهمات الضمان الاجتماعي لجميع البلدان، الأمر الذي يعكس صورة زائفة عن النظم القطرية للبلدان الأكبر المرتفعة الدخل والمرتفعة إلى متوسطة الدخل بأنها أكثر تصاعدياً مما هي عليه في الواقع.

وقد استُخرجت المعاملات العالمية القياسية للأثر المتوقع للإيرادات الضريبية من كل نوع من أنواع الضرائب في معامل جيني من دراسة مرموقة أجراها مارتينيز-فاسكيز وآخرون عن معدل الأثر على المستوى العالمي<sup>53</sup>. وخلصت الدراسة إلى كون ضريبة الدخل الشخصي تصاعدياً، وأنها تحد من معامل جيني بنسبة 0.001؛ كما خلصت إلى كون الضرائب على دخل الشركات تصاعدياً في الاقتصادات المغلقة، مع كونها محايدة عموماً بمجرد أن تؤخذ درجة العولمة في الحسبان؛ وأن الجمارك ورسوم الاستقطاع هي إلى حد ما تنافسية؛ أما آثار الضريبة على القيمة المضافة ومساهمات الضمان الاجتماعي فكانت أكثر تنافسية. ولكن، تماشياً مع الأدلة القائلة بإمكانية كون الضريبة على القيمة المضافة محايدة أو أقل تنافسية (أنظروا المؤشر T1)، حيث نجد أدلة على الإعفاءات الضريبية والعتبات المنخفضة، يجري تحييد الأثر المتوقع في معامل جيني إلى 0.

#### الجدول 3: المعاملات الاجمالية لكل ضريبة

المعامل	ضريبة الدخل الشخصي	ضريبة الدخل على الشركات	الضريبة على القيمة المضافة	الجمارك	الاستقطاعات	مساهمات الضمان الاجتماعي
	-0.001	0.000	0.005	0.001	0.003	0.007

بالنسبة لـ 45 بلداً، استخدمنا، بدلاً من المعاملات العالمية، نتائج الدراسات الوطنية التي أجراها معهد الالتزام بالانصاف التابع لجامعة تولين (وبالنسبة للبرازيل من مركز السياسات الدولي للنمو الشامل وإسبانيا من مؤسسة الدراسات الاقتصادية التطبيقية "Fedea")<sup>54</sup>. وبالنسبة لـ 31 بلداً آخر، استخدمنا دراسات مماثلة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي بالنسبة لمالطة وقبرص. وتستند هذه الدراسات إلى الأثر الفعلي لدخل الأسرة مستمد من تحليل أحدث الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر تتراوح تواريخها بين عامي 2010 و2018. ونتوقع أن تصبح هذه الدراسات متاحة للمزيد من البلدان في السنوات المقبلة، إذ اعتمدت الأمم المتحدة مؤخراً مؤشراً جديداً لهدف التنمية المستدامة رقم 10.4: أثر السياسة المالية في إعادة التوزيع<sup>55</sup>.

## 4. ركيزة العمل

في معظم البلدان، يمكن تفسير معظم اللامساواة في الدخل بالفوارق في اللامساواة في السوق، أي مستوى اللامساواة في الدخل الذي يعزى إلى الأجور وغيرها من الإيرادات قبل الضرائب والتحويلات. ويمكن أن تتدخل الحكومات في سوق العمل لإدارة أوجه اللامساواة في سوق العمل، ولا سيما من خلال حماية حقوق وأجور العمال الذين يقعون في أسفل توزيع الدخل. لذا، فإن ركيزة حقوق العمل والمساواة في الأجور تحكم على جهود الحكومات الرامية إلى حماية العمال في اقتصاداتها عبر التشريعات المتعلقة بحقوق العمال والمساواة بين الأنواع الاجتماعية في مكان العمل والحد الأدنى للأجور.

غير أن حقوق العمل لا تحمي إلا العاملين في سوق العمل النظامي، باستثناء العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير النظامي. وفي بعض البلدان، يمكن أن تشكل هذه المجموعات نسبة كبيرة من القوة العاملة. وتجسيدا لذلك، أضفنا مؤشرات تغطية تبين من لا يشملهم التشريع (أي من لا تشملهم الالتزامات السياسية "على الورق"). ولإكمال ركيزة العمل، يقيس مؤشر الأثر اللامساواة في الأجور.

### 4.1 مؤشر السياسات (لام1): إحترام حقوق العمل وحقوق نقابات العمال

ثمة أدلة دامغة على أهمية تنظيم القوى العاملة ضمن نقابات العمال ومدى تأثيره في مستوى اللامساواة<sup>56</sup>. ويرجع ذلك إلى تحديد النقابات مدى قدرة العمال على المطالبة بأجور أعلى، وبالتالي بحصة دخل الاقتصاد التي تتراكم بفعل الأجور بدلاً من رأس المال. ويهدف مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة إلى قياس التزام الحكومات بالحد من اللامساواة، ولهذا يقيس هذا مدى ما تأذن به الحكومات قانوناً من حقوق العمال والنقابات ثم تحترمه.

#### نقطة البيانات L1a: حقوق العمال

وتستند البيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى قاعدة بيانات مؤشرات حقوق العمال التي أنشأها مركز حقوق العمال العالمي في جامعة ولاية بنسلفانيا<sup>57</sup>. وتوفر قاعدة البيانات معلومات رقمية ونصية شاملة عن الامتثال على المستوى القطري لحرية تشكيل الجمعيات وحقوق التفاوض الجماعي وهي قابلة للمقارنة بين البلدان وعلى مر الوقت، باستخدام 108 معيار للتقييم.

وتستخدم هذه المعايير لبناء عناصر المؤشر "في القانون" و"في الممارسة العملية". ويقلص عنصر القانون من درجات البلدان لأي قانون وطني لا يتفق مع حرية تشكيل الجمعيات وحقوق التفاوض الجماعي وفق ما حددته منظمة العمل الدولية. أما عنصر الممارسة العملية فيخفض من الدرجات استناداً لأي فعل ينتهك التشريع الوطني القائم (إذا كان ذلك متفقاً مع الحقوق التي تحددها منظمة العمل الدولية). والنتيجة الإجمالية هي الدرجة القياسية لمجموع الأداء في القانون والممارسة<sup>58</sup>.

وقد تم الاتفاق مؤخراً على هذه المنهجية بوصفها نظام قياس لمؤشر التنمية المستدامة 8.8.2 بشأن حقوق العمل<sup>59</sup>. وقد أعطى المؤلفون الرئيسيون في مركز حقوق العمال العالمي الإذن بإعادة إنتاج بياناتهم.

كما أن البيانات متاحة لجميع البلدان باستثناء اثنتين (بوتان وكوسوفو) من بين 158 بلداً في مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة. ولسوء الحظ، وبسبب تأخر التمويل، لا تغطي أحدث البيانات المتاحة لهذا المؤشر سوى فترة 2017. ويجري حالياً تحديث البيانات لتغطية 2018 و2019، وسيتم الإبلاغ عن هذه الدرجات في تقرير مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة المقبل.

#### نقطة البيانات L1b: حقوق المرأة في مكان العمل

يمكن أن تؤدي زيادة المساواة بين الأنواع الاجتماعية في مكان العمل إلى الحد من اللامساواة عموماً. ويرجع ذلك إلى أن النساء في جميع أنحاء العالم ما زلن يتعرضن للتمييز في التوظيف، كما أنهن يشكلن الغالبية في العمل بدوام جزئي وفي الوظائف غير المستقرة، وغالباً ما يتقاضين أجوراً أقل من أجور الرجال في نفس الوظائف. وفي مكان العمل، تقع النساء أحياناً ضحايا للاعتداءات الجنسية أو التحرش الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، تتحمل المرأة عبء غيابها بسبب الأمومة وغالبية أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ويمكن أن تساعد أنظمة العمل القوية النساء على تحقيق المساواة في الحقوق في مكان العمل والحد من تعرضهن للاعتداءات والاستغلال. كما أنهن بحاجة إلى أن تسن الحكومات تشريعات لإجازة الأمومة المدفوعة الأجر وأن تخفف أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من أجل تحقيق المساواة في الحقوق والفرص في مكان العمل. وتجسيدا لمدى تعقيد هذه المسألة، أدرجنا خمسة مؤشرات فرعية تتضمن جوانب مختلفة:

• وجود تشريعات تلزم أرباب العمل بدفع أجور متساوية للنساء لقاء العمل المتساوي من حيث القيمة؛

- تشريعات لحماية المرأة من التمييز في مكان العمل؛
- تشريعات ملائمة في ما يخص الاعتصاب؛
- تشريعات ملائمة في ما يخص التحرش الجنسي؛
- ومدى (عدد الأيام ومستويات الأجور) إجازة الوالدين والأمومة والأبوة المدفوعة الأجر.

وتُعطى الدرجات للمؤشرات الفرعية الخمسة بمنهجيات تختلف بعض الشيء. ويُعطى المؤشران الفرعيان L2a و L2b درجة بسيطة بـ"نعم" أو بـ"لا" تسمح لهما بالحصول على درجة صفر أو واحد، بحد أقصى يبلغ نقطتين في حال توفر كلا النوعين من التشريعات. ويستند المؤشران الفرعيان L2c و L2d إلى مؤشرات "السلامة البدنية المقيدة" في قاعدة بيانات مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي التي تنتجها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>60</sup>. كما قَدِّنا مؤشر التحرش الجنسي بتقييم وجود التشريعات ذات الصلة، مع استبعاد الاعتبارات المتعلقة بنوعية القانون أو تنفيذه. ويرجع ذلك إلى أن المنهجية التي اعتمدها مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي لتقييم مدى كفاية قوانين التحرش الجنسي لم تكن واضحة. وبالمثل، لم نتمكن من تحديد كيفية تقييم قانون الاعتصاب أو قوانين التحرش الجنسي على وجه اليقين. وتشير المعلومات المتاحة إلى احتمال اقتصر ذلك على ما كون الإجراءات القانونية تتبع بدقة عند إقامة الدعوى. وقد شعرنا أن هذا الأمر غير كاف بالنظر إلى الأعداد الكبيرة لحالات الاعتصاب والتحرش غير المبلغ عنها أو غير المحكوم فيها في العديد من البلدان. ويمكن أن تعمل الإصدارات المقبلة من مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة مع منظمات حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم على إيجاد طريقة أكثر موثوقية لتتبع ما إذا كانت القوانين تنفذ بالكامل، وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي في حياة النساء. وتُمنح البلدان درجات وفقاً لمعايير مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي التالية لتمكين القوانين من حماية النساء من الاعتصاب، وهذه الدرجات هي:

- 0: ثمة تشريع محدد لمعالجة الاعتصاب ولكنه يشمل الاعتصاب الزوجي ولا يمكن للجنة الإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم.
- 0.33: ثمة تشريع محدد لمعالجة الاعتصاب ولكنه لا يشمل الاعتصاب الزوجي ولا يمكن للجنة الإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم.
- 0.66: ثمة تشريع محدد لمعالجة الاعتصاب؛ ولكنه لا يشمل الاعتصاب الزوجي ويمكن للجنة الإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم.
- 1: لا يوجد تشريع لمعالجة الاعتصاب.

وبالنسبة للقوانين التي تحمي من التحرش الجنسي، فإن هذه الدرجات هي:

- 0: ثمة تشريع محدد لمعالجة التحرش الجنسي
- 0.5: لا يوجد تشريع محدد لمعالجة التحرش الجنسي، ولكن ثمة أدلة على أن التشريع يجري التخطيط له أو أنه في طور الصياغة.
- 1: لا يوجد تشريع لمعالجة التحرش الجنسي.

وتستخدم النتيجة العكسية للتوحيد القياسي.

ويمنح المؤشر الفرعي L2e درجة البلدان وفقاً لأيام الأمومة والأبوة وإجازة الوالدين التي يحددها القانون، مع تعديل النسبة المئوية للراتب السابق الذي يدفع خلال هذه الإجازة. وقد أُدخلت هذه التسوية لعجز الأجور في إصدار عام 2018 من مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة؛ وبالمقارنة مع إصدار 2017 خفض إصدار 2018 تصنيف الدول التي توفر حصة منخفضة من الراتب أثناء الإجازة وترفع البلدان التي تدفع الراتب كاملاً.

**نقاط البيانات: القوانين المتعلقة بعدم التمييز، والمساواة في الأجور، والاعتصاب، والتحرش الجنسي، وإجازة الوالدين**

جرى الحصول على نقاط بيانات بشأن القوانين المتعلقة بعدم التمييز والمساواة في الأجور من خلال البحث عن المصادر الأولية للمعلومات عن قوانين البلدان بشأن عدم التمييز في العمل والمساواة في الأجور مقابل قيمة العمل المتساوية، فضلاً عن الأوضاع القطرية لمؤشر الأجور<sup>61</sup>.

وقد استمدت نقاط بيانات القوانين المتعلقة بالاعتصاب والتحرش الجنسي من مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي لعام 2019،<sup>62</sup> الذي استكملة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان<sup>63</sup> لعام 2019 والقوانين/المراسيم الوطنية. وقد استمدت نقاط البيانات لإجازة الوالدين من القسمين 5 و6 من الملامح القطرية لمؤشر الأجور<sup>64</sup>، وكذلك من مجموعة واسعة من المصادر الأولية.

## L1c: الحد الأدنى للأجور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

ثمة أدلة قوية على أن لارتفاع الحد الأدنى للأجور تأثير كبير في الحد من اللامساواة<sup>65</sup>. ويتمثل الغرض من هذا المؤشر في تقييم السخاء النسبي للأجور الدنيا التي تحددها الحكومات.

وفي بعض البلدان، تُعتمد أجور دنيا مختلفة لقطاعات أو مناطق مختلفة: ففي هذه الحالات، إستخدمنا أدنى معدل إقليمي أو قطاعي. وفي مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020، قمنا بصقل حساب مستوى الحد الأدنى للأجور بشكل طفيف لمعاقبة خمسة بلدان على خفضها الحد الأدنى للأجور للعمال "الشباب" الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا. وقد أجري هذا التغيير بناء على مشورة من منظمة العمل الدولية، لأن اتفاقياتها وإعلان الـ100 عام ترفض مثل هذه الأجور المنخفضة باعتبارها تمييزية.

وثمة طرق متعددة لقياس سخاء الحد الأدنى للأجور. فللربط بين التقييم واللامساواة، يُنصح بمقارنة الحد الأدنى للأجور بمتوسط مستوى دخل أعلى 10% من أصحاب الدخل، باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر من أجل فهم التوزيع الكامل للأجور داخل الاقتصاد. أما الثانية فتتمثل في مقارنة الحد الأدنى للأجور مع متوسط الدخل (كما فعلت منظمة العمل الدولية بالنسبة لمجموعة من البلدان). وتقضي الثالثة بمقارنته ببدل عن متوسط الدخل القومي مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أما الرابعة فتوصي بمقارنته على أساس تعادل القوة الشرائية مع خط الفقر الدولي بالدولار الأمريكي، لتقييم مدى ضمان الأجور عدم وقوع العاملين في فقر الدخل. وتتخلص الطريقة الخامسة في مقارنته بـ"الأجور المعيشية" التي تسمح للعمال بتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وقد اخترنا استخدام الطريقة الثالثة، بسبب عدم اكتمال مجموعات بيانات الطريقتين الأولىين وقدمها؛ وتقارن الطريقة الرابعة "الخفض" مع خط الفقر (وبالتالي سيكون مقياساً جيداً للتأثيرات المحتملة للحد الأدنى للأجور في الفقر)؛ أما الطريقة الخامسة فلم يجري تقديرها بعد بالنسبة لمعظم البلدان الأفقر. أما الطريقة الثالثة فتقدم قدراً جيداً من البيانات وتقارن "صعوداً" بمتوسط الدخل القومي، ما يجعلها مؤشراً جيداً على الأثر المحتمل في اللامساواة. كما نستخدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد كبدل لمتوسط الدخل القومي. وقد أعتدنا هذا الخيار بناءً على مشورة منظمة العمل الدولية وخبراء عمل آخرين، الذين يشعرون بأن هذه طريقة سليمة للحكم على معدلات الحد الأدنى للأجور. ومن الجدير بالذكر أنه نظراً إلى اعتبار الحد الأدنى للأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن بعض أفقر البلدان تحصل على درجات "عالية" لأن ناتجها المحلي الإجمالي منخفض نسبياً، وليس بالضرورة لأن حدها الأدنى للأجور مرتفع نسبياً.

نحن ندرك أن هذا القاسم المشترك ينطوي على قيود محتملة، لا سيما أنه في بعض البلدان التي يستحوذ فيها قطاع الشركات على قدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي كأرباح وأرباح رأس المال، قد لا يعكس متوسط الناتج المحلي الإجمالي متوسط دخل العمل بالدقة الكافية. ولكن يمكن القول أيضاً إن هذا المؤشر، من خلال قياسه الحد الأدنى للأجور مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يمتاز بالنظر في حصة الناتج المحلي الإجمالي التي لا تعكس في دخل العمل، وبالتالي إدراج التحيز المتزايد نحو توجيه الناتج المحلي الإجمالي إلى تعزيز الثروة باعتبارها ربح رأس المال والابتعاد بها عن العمل.

### نقطة البيانات: معدل الحد الأدنى للأجور

ولضمان كون الأرقام قابلة للمقارنة بالنسبة لجميع البلدان، يتضمن مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020 الحد الأدنى للأجور المطبقة لعام 2019، إذ لم تكن معدلات عام 2020 متاحة لمعظم البلدان وقت تجميع البيانات. وقد استخدمنا بشكل رئيس المصادر الأساسية مثل إعلانات الجريدة الرسمية الحكومية وموقع [www.wageindicator.org](http://www.wageindicator.org) والمعلومات من إعلانات الصحف. وفي بعض الحالات، استخدمنا أيضاً تقييمات وزارة الخارجية الأمريكية للتحقق من المعدلات، وقدمت بعض المكاتب القطرية لمنظمة أوكسفام معلومات حديثة عن مستويات الحد الأدنى للأجور. كما قدم خبراء العمل وممثلو الاتحاد الدولي لنقابات العمال معلومات عن أدنى المعدلات المدفوعة بموجب اتفاقات المفاوضة الجماعية لكل قطاع على حدة.

### نقطة البيانات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفرد بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية، استُخدمت التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي من قاعدة بيانات تشرين الأول/أكتوبر 2019 (لإبلاغ عن البيانات المقدرة لعام 2019)، وذلك لتجنب التشوهات الناجمة عن التضخم أو خفض قيمة العملات/إعادة تقييمها.

## 4.2 مؤشرات تغطية حقوق العمل (L2): العمالة الهشة والبطالة

يرصد هذا المؤشر نسبة القوة العاملة التي يحق لها قانوناً الحصول على حقوق العمل التي تقاس بالمؤشر L1. ولا تحمي حقوق العمل سوى العاملين في سوق العمل النظامي فقط، باستثناء العاطلين عن العمل والعاملين في وظائف هشة أو غير نظامية. وفي بعض البلدان، يمكن أن تشكل هذه الفئات نسبة كبيرة من القوة العاملة، الأمر الذي يخفف بشكل كبير من أثر القوانين في حقوق العمال. وفي الإصدارات السابقة من مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة، استُخدمت هذه النسبة من القوى العاملة كعامل "لخصم" الدرجات التي حصلت عليها البلدان على سياساتها المتعلقة بحقوق العمل. ولتعزيز الشفافية تماشياً مع تحديث المنهجية التي تبين تنفيذ الركائز الثلاث جميعها، تعرض هذه الركائز كمؤشرات منفصلة في مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020.

## نقطة البيانات L2a: البطالة

تأتي البيانات المتعلقة بالبطالة من تقديرات منظمة العمل الدولية على غرار عام 2019 (المحدثة في تموز/يوليو 2020)<sup>66</sup>.

## نقطة البيانات L2b: الوظائف الهشة

يصعب الحصول على البيانات المتعلقة بالعمال الذين يصعب عليهم الحصول على حقوقهم في العمل. وبعد التشاور مع خبراء حقوق العمال لتحديد أفضل مصادر البيانات، وقع اختيارنا على التقدير الذي وضعته منظمة العمل الدولية على غرار نموذج العمالة الهشة (كنسبة مئوية من مجموع العمالة) كبديل للعمالة غير النظامية، استناداً إلى التصنيف الدولي لوضع العمالة<sup>67</sup>. ووفقاً لهذا التصنيف وتعريف منظمة العمل الدولية، فإن الوظائف الهشة هي تلك التي يشغلها العاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الأسرة المساهمة، ومن المرجح أن تخضع لترتيبات غير نظامية<sup>68</sup>.

## 4.3 مؤشر الأثر (L3): معامل جيني للأجور

كمؤشر أثر لركيزة العمل، نستخدم معامل جيني لدخل العمل، استناداً إلى تقديرات توزيع دخل العمل حسب نموذج العُشُر الذي وضعتة منظمة العمل الدولية<sup>69</sup>. وتجدر الملاحظة أنه على عكس المؤشرين PS3 و T3، اللذين يقيسان أثر السياسات الحكومية في معامل جيني للدخل، يقيس L3 معامل جيني لمصدر واحد للدخل - هو دخل العمل - الذي يتأثر بسياسات العمل ولكن تدفعه أيضاً قوى السوق.

## الهوامش

- 1 ج. كابريانا، وإ. باباديميتريو، وم. كوفاسيتش. (2020). مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية التدقيق الإحصائي لمؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020. مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية.
- 2 بالنسبة للمتغيرات ذات الترتيب أعلى الجيد (أي يفترض أن تنتج مستوى أقل من اللامساواة)، تكون صيغة التوحيد القياسي كالتالي: درجة البلد القياسية = (درجة البلد - درجة البلد مع أدنى نقاط) / (نقاط من البلد مع أعلى درجة - درجة البلد مع أدنى نقاط). بالنسبة للمتغيرات ذات الدرجة العالية الرديئة (أي يفترض أن تنتج المزيد من عدم المساواة)، فإن صيغة التوحيد هي: نقاط قطرية موحدة = (نقاط البلد - نقاط البلد مع أعلى الدرجات) / (نقاط البلد مع أدنى درجة - نقاط من البلد مع أعلى درجة). ويعد هذا التوحيد القياسي جميع الدرجات إلى نطاق من 0 (أسوأ درجة) إلى 1 (أفضل درجة)، بحيث يمكن إضافة عشرات من المؤشرات المختلفة حتى عندما يتم التعبير عنها في الأصل بوحدات مختلفة.
- 3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). تقرير التنمية البشرية: ملاحظات تقنية. [http://devhdr.pantheonsite.io/sites/default/files/hdr2016\\_technical\\_notes\\_0.pdf](http://devhdr.pantheonsite.io/sites/default/files/hdr2016_technical_notes_0.pdf)
- 4 ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض نقاط البيانات في سلسلة المؤشرات لا تغطي سوى إنفاق الحكومة المركزية (إذ لم يتمكن أي مصدر من تجميع مستويات مختلفة من الإنفاق الحكومي). ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن البلدان التي ينطبق عليها هذا الأمر من المنظمة الدولية لتمويل التنمية [mail@dri.org.uk](mailto:mail@dri.org.uk).
- 5 إستيعبت من المؤشر البلدان التي لم تتوفر عنها سوى بيانات سابقة لعام 2010.
- 6 تشير اختبارات مرصد إنفاق البلدان المنخفضة الدخل/أو المنخفضة إلى متوسطة الدخل إلى أن العجز (باستثناء عدد قليل من البلدان الهشة وأثناء الأزمات الاقتصادية) يقل عن 4%. أنظروا: المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام. (2013). وضع التقدم في خطر؟ الإنفاق على الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية. تقرير بحثي. الرسم [https://www.governmentspendingwatch.org/images/pdfs/GSW\\_Report\\_2013/GSW-Report-Progress-at-risk\\_-27-3-MDG\\_160513.pdf](https://www.governmentspendingwatch.org/images/pdfs/GSW_Report_2013/GSW-Report-Progress-at-risk_-27-3-MDG_160513.pdf)
- 7 موقع منظمة العمل الدولية: C102 - اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102) [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100\\_ILO\\_CODE:C102](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C102)
- 8 أنظروا ماكس لوسون، وآخرون (2019). الخبر العام أم الثروة الخاصة؟ تقلص التغطية الصحية الشاملة والتربية والخدمات العامة الأخرى الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين النساء والرجال. ويمكن لفرض ضرائب أكثر عدلاً على الأثرياء أن يساعد في دفع تكاليفها. منظمة أوكسفام 10.21200/2019.3651 DOI: <http://dx.doi.org/10.21200/2019.3651>
- 9 يجب توخي الحذر عند تفسير معدلات إتمام التعليم الثانوي، ومراعاة السياقات القطرية التي تسمح لبعض الشباب بالتخرج من برامج التعليم الثانوي العالي في أوقات مختلفة. أما بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان، يستند ذلك إلى مؤشر الجزء الأفقر من جوانب هدف التنمية المستدامة رقم 4 ("إتمام المرحلة الثانوية العليا، حسب بيانات خُمس التلاميذ الأفقر"، وبيانات معهد اليونسكو للإحصاء)
- 10 تبلغ نسبة إتمام المرحلة الثانوية العليا في البلدان المنخفضة الدخل 18% في المتوسط، بينما تبلغ 41% في البلدان المتوسطة الدخل العليا 60% وفي البلدان منخفضة الدخل 86%.
- 11 للاطلاع على مناقشة مفصلة حول كيفية تقاطع الثروة مع الفرص التعليمية، انظر ج. ووكر، وس. بيرس، وك. بو، وم. لوسون. (2019). قوة التربية لمكافحة اللامساواة: الأهمية البالغة لزيادة المساواة في التربية وجودتها لمحاربة اللامساواة الاقتصادية والقائمة على النوع الاجتماعي. منظمة أوكسفام. <https://www.oxfam.org/en/research/power-education-fight-inequality>
- 12 الفجوات الرئيسية موجودة في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المرتفعة إلى متوسطة الدخل - ويرجع ذلك جزئياً إلى أن بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت تنظر تقليدياً إلى الإنصاف من خلال نتائج التعلم بدلاً من إتمامه/المشاركة فيه.
- 13 كانت الارتباطات مع إتمام الخُمس الأفقر من التلاميذ للمرحلة الثانوية العليا هي: إتمام التعليم الثانوي العالي لجميع الطلاب، 0.85؛ التعليم الثانوي 0.85؛ التعليم الثانوي 0.85؛ التعليم الثانوي 0.85؛ نسبة الالتحاق 0.39.
- 14 معدل الإتمام الذي وافق عليه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة كمؤشر عالمي جديد للهدف 4.1 في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
- 15 برنامج الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية. مراجعة الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. <https://dhsprogram.com/what-we-do/survey-Types/dHS.cfm#:~:text=Standard%20DHS%20Surveys%20have%20large,to%20allow%20comparisons%20over%20time>
- 16 يُعرّف بأنه متوسط التغطية بالخدمات الأساسية القائمة على تدخلات تتبع التي تشمل الصحة الإيجابية وصحة الأم والوليد والطفل، والأمراض المعدية، والأمراض غير المعدية، والقدرة على تقديم الخدمات وإمكانية الوصول إليها، بين عامة السكان وأكثرهم حرماناً.

- 17 قرنا عدم استخدام النفقات من المال الخاص كنسبة مئوية من الميزانيات الصحية الإجمالية لأن لدى بعض الأنظمة إنفاق مرتفع على الصحة ولكن من قبل أغنى الناس وليس أفقرهم. ما يهم هو مدى دفع ذلك بالناس إلى برائن الفقر (أي كونه "كارثياً").
- 18 الجذر التربيعي للتغطية الصحية الشاملة \* الجذر التربيعي (100-الإنفاق من المال الخاص).
- 19 س. تشين وآخرون (2019). الوضع الحالي والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصحة لعام 2030 في الصين: تحليل منهجي. <https://journals.plos.org/plosmedicine/article?id=10.1371/journal.pmed.1002975>
- 20 يود فريق المنظمة الدولية لتمويل التنمية أن يشكر نغوين كوانغ تاي، الباحث في منظمة أوكسفام فينتام، على المساعدة والمشورة في هذه الصيغة.
- 21 منظمة العمل الدولية. (2012). R202 - توصية الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، 2012 (رقم 202). [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100\\_ILO\\_CODE:R202](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:R202)
- 22 المرجع السابق نفسه
- 23 منظمة العمل الدولية. (2017). تقرير الحماية الاجتماعية في العالم 2017-2019. الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms\\_604882.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf)
- 24 المرجع السابق نفسه.
- 25 الاتحاد الدولي لنقابات العمال. (2017). الاتحاد الدولي لنقابات العمال حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية: الفجوات بين الأنواع الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية. [https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/policy\\_brief\\_gender\\_gaps\\_social\\_protection\\_en.pdf](https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/policy_brief_gender_gaps_social_protection_en.pdf)
- 26 أنظروا <https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=42>
- 27 أخذت معاملات الأثر هي من مركز بيانات معهد الالتزام بالإنصاف عن إعادة توزيع المالية، استناداً إلى نتائج المصنفات الرئيسية التالية من معهد الالتزام بالإنصاف. وتم تزويد المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام ببيانات معهد الالتزام بالإنصاف كجزء من شراكة بين معهد الالتزام بالإنصاف ومنظمة أوكسفام. يمكن الاطلاع على الإصدار العام من قاعدة البيانات من خلال الرابط <http://www.commitmenttoequity.org/data> بالنسبة لإسبانيا، تأتي البيانات من مؤسسة الدراسات الاقتصادية التطبيقية (Fedea). (2015). مرصد تقاسم الضرائب والمنافع النقدية بين الأسر الإسبانية. <http://documentos.fedea.net/pubs/eee/eee2018-14.pdf> وللبرازيل، من مركز السياسات الدولية للنمو الشامل. (2011). [https://www.ipcig.org/pub/port/OP221PT\\_Equidade\\_Fiscal\\_Impactos\\_Distributivos\\_da\\_Tributacao\\_e\\_do\\_Gasto\\_Social\\_no\\_Brasil.pdf](https://www.ipcig.org/pub/port/OP221PT_Equidade_Fiscal_Impactos_Distributivos_da_Tributacao_e_do_Gasto_Social_no_Brasil.pdf).
- 28 ن. لوستيغ، وس. ماريوتي، وس. سانتيز - بارامو. (2020) الأثر الذي يُفضي إلى إعادة توزيع مؤشر السياسة المالية: معيار عالمي جديد لتقييم فعالية الحكومة في معالجة اللامساواة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة. مدونات البنك الدولي. <https://blogs.worldbank.org/opendata/redistributive-impact-fiscal-policy-indicator-new-global-standard-assessing-government>
- 29 ج. مارتينيز-فاستيز، وف. فولوفيتش وب. مورينو دوسون (2014). أثر سياسات الضرائب والإنفاق في توزيع الدخل: أدلة من مجموعة كبيرة من البلدان. جامعة ولاية جورجيا، منشورات قسم الاقتصاد. [https://scholarworks.gsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1036&context=econ\\_facpub](https://scholarworks.gsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1036&context=econ_facpub). وتري نورا لوستيغ (2015) أن الإنفاق الاجتماعي كان "قوة تعادل كبيرة" في البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة والبرازيل وكولومبيا وإندونيسيا، ولكن ليس ثمة تكافؤ في شبلي والمكسيك وبيرو (لأن أنظمة المساهمة في هذه البلدان أكثر تنازلية). ن. لوستيغ (2015). أثر إعادة توزيع الإنفاق الحكومي في التربية والصحة: أدلة من ثلاثة عشر بلداً نامياً في مشروع الالتزام بالإنصاف. سلسلة أوراق عمل معهد الالتزام بالإنصاف. جامعة تولين. ويرى تحليل إحصائي أوسع نطاقاً أجرته منظمة العمل الدولية وجود علاقة قوية بين الإنفاق القائم على المساهمة وانخفاض اللامساواة. منظمة العمل الدولية. (2014). تقرير الحماية الاجتماعية في العالم 2014-2015: بناء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية. [http://www.ilo.org/global/research/global-reports/world-social-security-report/2014/WCMS\\_245201/lang-de/index.htm](http://www.ilo.org/global/research/global-reports/world-social-security-report/2014/WCMS_245201/lang-de/index.htm)
- 30 من المسائل التي لا يعطيها المؤشر معدلات الضريبة على القيمة المضافة للسلع الكمالية (لدى عدد قليل جداً من البلدان معدلات أعلى للسلع الكمالية).
- 31 الغرض من خفض العتبات العليا هو إدخال الحد الأقصى من بين أعلى 10% من أصحاب الدخل ضمن الحد الأقصى لمعدل الضرائب. ويختلف ذلك عن التبرير الأكثر شيوعاً، ولكن الأقل دعماً بالأدلة، بأن من شأن هذا التغيير أن يزيد من الامتثال والإيرادات.
- 32 ولكنها ليست دائماً تصاعديّة: فعلى سبيل المثال، تفرض بلدان كثيرة ضرائب "ثابتة" على الممتلكات أو الميراث بغض النظر عن قيمة الأصول التي تخضع للضريبة.
- 33 س. جريبر، وأ. كليم، ول. ليو، وف. ميلوناس. (2018). اتجاهات التصاعد لضريبة الدخل الشخصي والآثار المترتبة عليها. صندوق النقد الدولي WP/18/246. متوفر عبر الرابط <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/11/20/Personal-Income-Tax-Progressivity-Trends-and-Implications-46332>
- 34 ن. س. كوان (1977). قياس التصاعد الضريبي: مقارنة دولية. المجلة الاقتصادية. 87 (345)، الصفحات 71-80.
- 35 يصور منحني لورينز توزيع الدخل (أو متغير آخر، مثل الضرائب) بين السكان. وعلى المحور الأفقي، يُصنف السكان حسب الدخل (على سبيل المثال، من أول أو أفقر نسبة مئوية إلى 100 أو أغنى مئة فرد). ويصور المحور العمودي الدخل التراكمي. على سبيل المثال، إذا كانت القيمة  $Y = 0.5 X$  تساوي 0.2، فهذا يعني أن النصف الأفقر من السكان يكسبون 20% من إجمالي الدخل (أو يدفعون 20% من إجمالي الضرائب).
- 36 كما هو مبين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان. فرض ضرائب على الأجور 2013. متوفر عبر [https://www.oecd-ilibrary.org/taxation/taxing-wages-2013\\_tax\\_wages-2013-en](https://www.oecd-ilibrary.org/taxation/taxing-wages-2013_tax_wages-2013-en)
- 37 وكانت المصادر الرئيسية هي دليل الضرائب العالمي من مؤسسة إرنست ويونغ 2019 و2019-2020، المتوفرة على الصفحة [https://www.ey.com/ql/en/services/tax/tax-services\\_access-our-global-tax-guides](https://www.ey.com/ql/en/services/tax/tax-services_access-our-global-tax-guides) <https://dits.deloitte.com/> الصفحة -
- 38 المفوضية الأوروبية. (2015). دراسة حول هياكل التخطيط الضريبي العدواني ومؤشراته. أوراق الضرائب - ورقة عمل 61-2015. [https://ec.europa.eu/taxation\\_customs/sites/taxation/files/docs/body/taxation\\_paper\\_61.pdf](https://ec.europa.eu/taxation_customs/sites/taxation/files/docs/body/taxation_paper_61.pdf)
- 39 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (1998) المناقشة الضريبية الضارة: قضية عالمية ناشئة. <https://www.oecd.org/tax/harmful/1904176.pdf> ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2017). الممارسات الضريبية الضارة - تقرير مرحلي عن الأنظمة التفضيلية لعام 2017 <https://www.oecd-2017-ilibrary.org/docserver/9789264283954-en.pdf?expires=1531172937&id=id&accname=guest&checksum=F3E1C49B294F91A491CAECB17BA6523E>
- 40 مؤسسة برايس واتر هاوس كوبرز. (2020). ملخصات الضرائب في جميع أنحاء العالم: ضرائب الشركات 2019 ملخصات الضرائب على مستوى العالم: <http://www.pwc.com/gx/en/services/tax/corporate-tax/worldwide-tax-summaries.html>
- 41 على سبيل المثال، يبين تحليل صندوق النقد الدولي أن البلدان النامية من المرجح أن تخسر نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تآكل القاعدة وتحويل الأرباح، بما في ذلك الممارسات الضريبية الضارة. أنظروا ل. كريفي، و. دي مويج، و. كين (2015). تآكل القاعدة، وتحويل الأرباح والبلدان النامية. ورقة عمل لصندوق النقد الدولي. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15118.pdf>
- 42 بيانات صندوق النقد الدولي: <https://data.imf.org/?sk=40313609-F037-48C1-84B1-E1F1CE54D6D5>
- 43 بيانات صندوق النقد الدولي: <http://data.imf.org/regular.aspx?key=60979251>
- 44 بيانات صندوق النقد الدولي: <http://data.imf.org/regular.aspx?key=60979251>

- 45 إحصاءات الأمم المتحدة: <http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>
- 46 الإحصاءات الأوروبية: [http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=bop\\_its6\\_det&lang=en](http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=bop_its6_det&lang=en)
- 47 إحصاءات الأمم المتحدة: [http://unstats.un.org/unsd/trade/imts/UNSD%20Annual%20Totals%20Table%20\(ATT\)%202000-2015%20\(as%20of%202017%20Jan%202017\).xlsx](http://unstats.un.org/unsd/trade/imts/UNSD%20Annual%20Totals%20Table%20(ATT)%202000-2015%20(as%20of%202017%20Jan%202017).xlsx)
- 48 في الإصدارات السابقة من مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة، استخدمنا أيضًا في هذا المؤشر دراسات حساب "جهد" الضرائب القطرية مقارنة مع الجباية المحتملة على أساس مستوى الناتج المحلي الإجمالي والعوامل الأخرى. لمزيد من التفاصيل عن ذلك، يرجى الاطلاع على مذكرة منهجية مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2018 المتاحة على [www.inequalityindex.org](http://www.inequalityindex.org). غير أن هذه التقديرات أقد سقطت لأنها تسببت بالعديد من الاعتراضات من الخبراء بأن تقديرات الجهود المبذولة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت أعلى بكثير من تقديرات حالات العجز الضريبي المحسوبة على الصعيد الوطني.
- 49 قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإحصاءات الإيرادات العالمية. [https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=RS\\_GBL](https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=RS_GBL)
- 50 بيانات صندوق النقد الدولي الطولية للإيرادات العالمية. <http://data.imf.org/?sk=77413F1D-1525-450A-A23A-47AEED40FE78>
- 51 صندوق النقد الدولي. (2020). التوقعات الاقتصادية العالمية. <https://www.imf.org/en/publications/weo>
- 52 البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية. <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators>
- 53 ج. مارتنيز - فاسكينز، وف. فولويتش، وب. مورينو دودسون (2014). أثر سياسات الضرائب والإنفاق في توزيع الدخل: أدلة من مجموعة كبيرة من البلدان. جامعة ولاية جورجيا، منشورات قسم الاقتصاد. [https://scholarworks.gsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1036&context=econ\\_facpub](https://scholarworks.gsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1036&context=econ_facpub)
- 54 أخذت معاملات الأثر من مركز بيانات معهد الالتزام بالإنصاف على إعادة توزيع المالية، استنادا إلى نتائج المصنفات الرئيسية التالية من معهد الالتزام بالإنصاف. وتم تزويد إدارة المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام ببيانات معهد الالتزام بالإنصاف كجزء من الشراكة بين معهد الالتزام بالإنصاف ومنظمة أوكسفام. يمكن الوصول إلى الإصدار العام من قاعدة البيانات عبر الرابط <http://www.commitmenttoequity.org/data> وبالنسبة لإسبانيا، تأتي البيانات من مؤسسة الدراسات الاقتصادية التطبيقية (Fedea). (2015). مرصد تقاسم الضرائب والمنافع النقدية بين الأسر الإسبانية <http://documents.fedea.net/pubs/eee/eee2018-14.pdf> ومن البرازيل، من مركز السياسات الدولية للنمو الشامل. (2011). <http://documents.fedea.net/pubs/eee/eee2018-14.pdf>؛ (2011) العدالة المالية: الآثار التوزيعية للضرائب والإنفاق الاجتماعي في البرازيل (2011) [https://ipcig.org/pub/port/OP221PT\\_Equidade\\_Fiscal\\_Impactos\\_Distributivos\\_da\\_Tributacao\\_e\\_do\\_Gasto\\_Social\\_no\\_Brasil..pdf](https://ipcig.org/pub/port/OP221PT_Equidade_Fiscal_Impactos_Distributivos_da_Tributacao_e_do_Gasto_Social_no_Brasil..pdf)
- 55 ن. لوستيغ، وس. ماريوتي، وس. سانتشيز - بارامو. (2020) الأثر الذي يُفضي إلى إعادة توزيع مؤشر السياسة المالية: معيار عالمي جديد لتقييم فاعلية الحكومات في معالجة اللامساواة ضمن إطار الأهداف الإنمائية المستدامة. مدونات البنك الدولي. <https://blogs.worldbank.org/opendata/redistributive-impact-fiscal-policy-indicator-new-global-standard-assessing-government>
- 56 أنظروا ف. جوموت وس. أوساريو بولترون. (2015). السلطة من الشعب. صندوق النقد الدولي. المالية والتنمية. 52:1. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2015/03/pdf/jaumotte.pdf>؛
- وج. سيمينيلي، ورا.أ. دوفال، ود. فورسيري. (2018). رفع قيود حماية العمالة وأسهم العمالة في الاقتصادات المتقدمة. ورقات عمل صندوق النقد الدولي. <http://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/08/16/Employment-Protection-Deregulation-and-Labor-Shares-in-Advanced-Economies-46074>
- 57 أنظروا <http://labour-rights-indicators.la.psu.edu>
- 58 لمزيد من التفاصيل عن المنهجية، أنظروا [http://labour-rights-indicators.la.psu.edu/docs/Method\\_Paper.pdf](http://labour-rights-indicators.la.psu.edu/docs/Method_Paper.pdf) كما يحتوي الموقع على وثائق موجزة قطرية أثبتت فائدتها في تفسير النتائج.
- 59 تفاصيل الهدف 8 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للألفية، الصفحة 16: <http://unstats.un.org/sdgs/files/metadata-compilation/Metadata-Goal-8.pdf>
- 60 ينتج مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي مركز التنمية التابع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو متاح عبر <https://www.genderindex.org/data/>
- 61 متاح عبر <https://wageindicator.org/main>
- 62 أنظروا <https://www.genderindex.org/data/>
- 63 أنظروا <https://www.state.gov/reports/2019-country-reports-on-human-rights-practices/>
- 64 متوفر عبر <https://wageindicator.org/main>
- 65 أنظروا، على سبيل المثال، ف. جوموت وس. أوساريو بولترون. (2015). السلطة من الشعب. صندوق النقد الدولي. المال والتنمية. مرجع سابق
- 66 متوفر عبر [http://www.ilo.org/ilostat/faces/oracle/webcenter/portalapp/pagehierarchy/Page3.jspx?MBI\\_ID=2](http://www.ilo.org/ilostat/faces/oracle/webcenter/portalapp/pagehierarchy/Page3.jspx?MBI_ID=2)
- 67 يشكل هذا المؤشر جزءًا من سلسلة تقديرات وإسقاطات منظمة العمل الدولية، جرى تحليلها في تقارير منظمة العمل الدولية عن العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية. أنظروا <http://www.ilo.org/ilostat/faces/oracle/webcenter/portalapp/pagehierarchy/Page3.jspx?MBI>
- 68 بالنسبة لمؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2018، استخدمنا تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2019، التي جرى تحديثها في تموز/يوليو 2020.
- 69 توزيع دخل العمل - تقديرات منظمة العمل الدولية على غرار تقديرات تموز/يوليو 2019 [https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer6/?lang=en&segment=indicator&id=LUU\\_2LU3\\_SEX\\_AGE\\_RT\\_A:\(%\)](https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer6/?lang=en&segment=indicator&id=LUU_2LU3_SEX_AGE_RT_A:(%))